الأمم المتحدة

A/C.1/63/PV.9

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سواثو . . . . . (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سنجري في هذه الجلسة المسائية، كما أعلنّا عن ذلك يوم أمس، مشاورات غير رسمية وتبادلا للآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ونائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأدوار التي تقوم بها تلك المنظمات.

باسم اللجنة، أشكر أعضاء حلقة النقاش على حضورهم هنا وأرحب بهم ترحيبا حارا. وآمل أن نجري تبادلا مثمرا للآراء. وأود أن أشدد، بصفة شخصية، على أننا، في هذه اللجنة، نحاول دوما إجراء مناقشة وتبادل للآراء على نحو تفاعلي، والمضي قدما في جوهر المسائل المتعلقة بنزع السلاح. وتتاح لنا الفرصة مرة كل سنة لتبادل الآراء مع مسؤولين في مجال نزع السلاح على الصعيد الدولي. وبالتالي، أرجو من الجميع أن يغتنموا الوقت المتاح لنا على أنجع وجه، لطرح الأسئلة والإدلاء بتعليقات وملاحظات مناسبة بشأن بيانات أعضاء حلقة النقاش والعمل مع مختلف المنظمات التي يمثلونها أو يديرونها. ويشكل ذلك تحديا كبيرا من الناحية العملية، غير أننا يتحتم علينا الارتقاء إلى مستوى المهمة إذا أردنا الدفع قدما بجدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بنزع السلاح.

وبعد هذه الملاحظات الاستهلالية الموجزة أود أن أقول إنني آمل أن نتمكن من الانتهاء من أعمالنا في ظرف ساعة ونصف الساعة من بيانات أعضاء حلقة النقاش. وسننتقل بعد ذلك إلى جولة من الأسئلة والأجوبة. ثم ننتقل إلى قائمة المتكلمين الذين يرغبون في تناول مسألة الأسلحة النووية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-55237 (A)

وللتقيد بهذا الجدول الزمني، أرجو من ضيوفنا المتكلمين ألا يتجاوزوا مدة عشر دقائق المقترحة للإدلاء ببياناتهم، التي حددها قانوننا الداخلي بصورة صارمة. وأنبههم إلى أننا دأبنا على تذكير جميع الوفود بتلك النقطة. وإنني أحذّر أعضاء حلقة النقاش بذلك حسب الأصول. فلنجر، رجاء، حوارا بناء إلى أقصى درجة ممكنة.

وبناء على ذلك، أعطي الكلمة أولا لزميلنا المحترم، السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، للإدلاء ببيان أمام اللجنة.

السيد دوارتي (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن بالغ امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أشارك في حلقة النقاش هذه، إلى جانب زوارنا الأربعة، السيد روجيليو بفرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والسيد تيبور توت، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد تم كفلي، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح؛ والسيد غوستافو زلوفينن، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة للذرية لدى الأمم المتحدة.

لقد وصفت في البيان الذي أدليتُ به أمام اللجنة في العام الماضي عن دور المنظمات الحكومية الدولية في تحديد الأسلحة ونزع السلاح – أو حاولت أن أصف – الكيفية التي تطور بها هذا الدور على مدى عدة قرون ليثمر عن إنشاء المنظمات الممثلة في حلقة النقاش هذه اليوم. وأشرت حينئذ إلى أن ذلك الدور ليس في واقع الأمر دورا واحدا، بل عدة أدوار متنوعة، لأن المنظمات الدولية تضطلع بأدوار مختلفة وهامة في إحراز التقدم بشأن هذه الأهداف. كما أضفتُ بأن مستقبل العالم في آخر المطاف لا يرتهن بمصير المنظمات الدولية وإنما بالتنظيم الدولي، أي، بالطريقة التي ننظم بها أنفسنا في إطار عملية عالمية.

وعلى الرغم من أوجه التفاوت العديدة بين الأنشطة اليومية للمنظمات الممثلة في حلقة النقاش هذا اليوم، فإنها جميعا تتشاطر مقصدا مشتركا يتمثل في المضي قدما بأهداف ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن والسلم الدوليين. ويمتد نطاق هذا المقصد المشترك إلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وعلى الأخص، لتحقيق المقاصد التي نسعى إليها اليوم، أي هدف إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل. وهذا الشعور بالمقصد المشترك هو الذي يوجه العلاقة على نحو عام فيما بين هذه المنظمات والأمم المتحدة، وهذا الشعور بالمقصد المشترك هو الذي سيحدد آفاق ازدياد هذا التعاون في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة في السنوات القادمة.

أما على الصعيد العالمي فإن الحالة الراهنة في هذين المجالين تتسم، بصورة عامة، بانعدام الاستقرار في أحسن الأحوال. وفي أسوأ الأحوال – لا يسعني سوى أن أذكر بالحكم الذي أصدره الأب ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة، الذي حذر في ١٦ أيلول/سبتمبر بأن العالم يواجه خطر ”الانحدار في مستنقع الأنانية الجنونية والانتحارية“ (A/63/PV.1، ص ٢). وعلى الرغم من تحذيره من أننا لسنا محكومين بالاستسلام لهذا المصير، فإن كلماته تستحق اهتماما وثيقا من جانب جميع المشاركين في أعمال هذه اللجنة بالذات.

تواجه العديد من الدول الأعضاء لدينا اليوم مجموعة متنوعة من التهديدات التي يزيد من حدتها كل عام فقدان الشعور بالمقصد المشترك، وازدياد الريبة المتبادلة، والحاجة المغلوطة للسعي إلى الأمن بواسطة تدابير المساعدة الذاتية بدلا من الإجراءات التعاونية المتعددة الأطراف التي تستنير بسيادة القانون.

وقد كان لبعض هذه الأزمات أثر شديد بصورة خاصة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مثلا،

وأثارت الشكوك حول فعالية المعاهدة في تحقيق أهدافها المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي غضون ذلك، ظلت بعض الانتقادات توجه نحو تنفيذها التمييزي، سواء فيما بين الدول الأطراف في المعاهدة أو في العلاقات مع الدول غير الأطراف فيها.

ويتعلق بعض هذه الأزمات بانعدام أي واجبات قانونية متعددة الأطراف في ميادين محددة، كما هو الشأن بالنسبة للقذائف والأسلحة الفضائية ومجموعة متنوعة من الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمتد نطاق هذه المشكلة أيضا إلى الأنظمة القانونية غير المكتملة. و لم يتم البدء بعد بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة بليندابا، ولا يزال العديد من بروتوكولات معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية بدون توقيع، و لم تبرم بعد الاتفاقات اللازمة المتعلقة بتقديم الضمانات النووية، وليست هناك بعد أي ضمانات ملزمة قانونا بشأن كفالة أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

وتنشأ تحديات إضافية قد لا تشكل الآن أزمة وشيكة ولكنها تشكل مصدر قلق وتتطلب اتخاذ إجراء جماعي. وينجم العديد من هذه التحديات عن المسيرة العالمية للتغير التكنولوجي، مثلما هو الحال، مثلا، في مجال الأمن الحاسوبي، وصنع مواد كيميائية وبيولوجية غير فتاكة لاستخدامها كأسلحة، والتحسينات النوعية المتواصلة بدون انقطاع في الأسلحة النووية والتقليدية، وازدياد خطر حصول الإرهابيين على وسائل صنع واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

غير أن هناك تحديا من نوع آخر كثيرا ما يغفل ذكره في مثل هذه الدراسات الاستقصائية – وهو تحدي التنظيم، على الصعيدين المحلي والدولي. ويتجلى التحدي التنظيمي على الصعيد المحلي في اضطرار الدول إلى إنشاء مرافقها المؤسسية لتنفيذ التزاماتها، لا سيما في مجال نزع السلاح. وتفصل هوة شاسعة بين هذه الالتزامات وانعدام الميزانيات والمكاتب والقوانين والسياسيات والقواعد التنظيمية لتنفيذها، مما يشكل بوضوح أزمة من أزمات تضارب الغايات مع الوسائل.

وعلى الصعيد الدولي، واجهت كل واحدة من المنظمات المشاركة في حلقة النقاش اليوم قيودا مماثلة، سواء بانعدام الموارد، أو العجز عن القيام بتخطيط طويل الأجل، أو ضيق نطاق الولايات القانونية، أو غير ذلك من الظروف المشابهة. غير أن لهذه المنظمات الكثير الذي يمكنها أن تبني عليه.

أولا وقبل كل شيء، لديها هذا الالتزام الأساسي بمقصد مشترك، ومن ثم فهي تتمتع بمشروعية جماعية. ويعمل بأماناتها موظفون متفانون يتشاطرون تصورا مشتركا للتحديات العالمية والإمكانات الهائلة للعمل التعاوني بغية التصدي لها.

ثانيا، لا تزال هذه المنظمات مفيدة للدول، ولا مفر لها تقريبا من أن تصير كذلك بشكل متزايد في السنوات القادمة. وهي توفر مستودعا مركزيا للمعلومات، وتشكل نوعا من الذاكرة المؤسسية للمجتمع العالمي في مجالاتها المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وتعزز الأهداف التي اتفقت عليها الدول من خلال تقديم المساعدة لدى عقد مؤتمرات استعراض المعاهدات، والدعوة إلى انضمام جميع الدول إلى المعاهدات وامتثالها لها، وتعزيز الدعم للأهداف المتفق عليها في المجتمع المدني، والمساعدة على تثقيف وتدريب جيل الشباب للاضطلاع بمسؤولياته في هذين المجالين بغية التصدي للتحديات المقبلة. ويقدم بعض هذه

المنظمات المساعدة التقنية، ويقوم بعضها بعمليات التفتيش، ويساعد بعضها في التدمير الفعلي للأسلحة، ويعمل بعضها على توفير الحماية من سوء استخدام التكنولوجيا، أو تقوم بكثير من هذه الأمور مجتمعة. غير أنها جميعا تتمتع بمزايا عملية تميزها عن البدائل غير الفعالة والخطيرة المتمثلة في المساعدة الذاتية والنزعة الانفرادية.

من الواضح جدا أنه على الرغم من الاضطراب في عالمنا اليوم – وعلى الرغم من انعدام المقصد المشترك، وعلى الرغم من الريبة المتبادلة، وعلى الرغم من وجهة النظر السائدة بأن الأمن لا يتحقق إلا بالأسلحة – لا يمكن إحراز بعض أكبر أوجه التقدم في تحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار سوى ضمن نطاق المنظمات الدولية. وأعتقد أن العديد من الدول الأعضاء تتشاطر هذا الرأي، شأنها في ذلك شأن العديد من مجموعات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وأعتقد أن الأسباب الرئيسية للإسهامات الكبيرة التي تقدمها المنظمات الدولية في تحديد الأسلحة ونزع السلاح تكمن في مفهوم المقصد المشترك هذا، ودور هذه المنظمات في بناء الثقة المتبادلة فيما بين الدول.

قد يقول البعض إن التقدم في مجال نزع السلاح يجب أن ينتظر إلى أن تتحسن الأجواء الدولية – بل إلى أن يتحقق، قبل ذلك، السلام والوئام في العالم. غير أن آخرين لا يتفقون مع ذلك، ويشيرون إلى السبل الكثيرة التي يعزز نزع السلاح بها السلم والأمن الدوليين. وفي مؤتمر صحفي في براغ عام ١٩٥٦، تناول داغ همرشولد هذه المسألة على النحو التالي:

”هناك الآن، بطبيعة الحال، نوع من الحركة المكوكية بين تحسن الأجواء الدولية ونزع السلاح. فمن جهة ...، من المستبعد أن يتحقق نزع السلاح بصورة فعالة وناجعة بدون تحقيق مزيد من التحسن في الحالة الدولية. ومن جهة أخرى، أعتقد أنه ليس هناك أي إجراء سياسي بعينه سيسهم في تحسين الأجواء الدولية أكثر من الاتفاق ولو على أكثر الخطوات تواضعا صوب نزع السلاح“.

كلماته لا تزال صالحة اليوم. غير أنه ترك لنا إرثا آخر ألا وهو تحذيره من أخطار المساس بالمبادئ والمثل الأساسية للأمم المتحدة كمنظمة. وقد قال في واحد من آخر تقاريره عن أعمال منظمة الأمم المتحدة:

”أنا على اقتناع راسخ بأن أي نتيجة تتحقق بالتنازل عن مبادئ المنظمة ومثلها العليا، سواء بالاستلام للقوة أو بعدم الاكتراث بالعدالة أو بإهمال المصالحة العامة أو بازدراء حقوق الإنسان، إنما تتحقق بثمن باهظ للغاية“. (*A/4390/Add.1*، الجزء الخامس، ص ٧)

وبتلك الروح – التي تجسد التزاما مشتركا بمقصد مشترك، وإصرارا على عدم التضحية بمبادئ منظماتنا ومثلها العليا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، واستعدادا للاستفادة من تجربة من سبقونا في هذه الميادين – أتمنى لجميع المشاركين في حلقة النقاش هذه التوفيق في عملهم النبيل، الذي أعتقد أنه حظي باحترام ودعم جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد دوارتي على بيانه وإسهامه في عمل هذه اللجنة.

أعطي الكلمة الآن للسيد تم كفلي، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد كفلي (نائب الأمين العام، مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): لقد طال أمد الجمود في مؤتمر نزع السلاح، لكنه ينبغي توضيح أن ذلك لا يعني أن المؤتمر يحتضر. صحيح أن المؤتمر يفتقر إلى تحقيق النتائج، غير أنه يمكن القول إنه أقرب إلى التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج العمل مما كان عليه منذ عام ١٩٩٨. وبتقييم حالة

المؤتمر من منظور أمانة المؤتمر، أود أن أدلي بالملاحظات التالية. أما حالة المؤتمر من منظور رئيسه الحالي، السفير موندراين ممثل فترويلا، فستُقدَّم خلال المناقشة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح صباح يوم الخميس ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في هذه القاعة.

لقد بدأ المؤتمر أعماله هذا العام في ظل اهتمام كبير للغاية على غير المعتاد. وفي أعقاب الخطاب الذي ألقاه الأمين العام في افتتاح دورة عام ٢٠٠٨، ودعوته القادة السياسيين إلى حضور مؤتمر نزع السلاح، خاطب المؤتمر ١٨ من الشخصيات المرموقة من أعضائه الـ ٦٥، وأعربوا عن دعمهم للمؤتمر. وعلاوة على ذلك، قدم وزير الخارجية الروسي، في ١٢ شباط/فبراير، إلى جانب الصين، مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وكان لهذه الأحداث وقع إيجابي ومؤثر للتعريف بمؤتمر نزع السلاح على الصعيدين السياسي والعام، مما اجتذب مزيدا من التغطية الإعلامية لأعمال المؤتمر بلغت أكثر من ٥٠ مقالا خلال هذا العام.

وفي إطار المؤتمر، أُبقي على تقليد الاستمرارية بين رؤساء المؤتمر لسنة ثالثة، إذ واصل رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ ممارسة الرئاسة الجماعية المعروفة بـ ”الرؤساء الستة“. وما انفك الرؤساء الستة يلتزمون التزاما ثابتا بإبداء القيادة. ومن الواضح فعلا أن الرؤساء القادمين ينوون مواصلة ذلك عام ٢٠٠٩، وينبغي أن نهنئ فييت نام على الدور الريادي الذي اضطلعت به في المبادرة بالتعجيل بكفالة التماسك فيما بين الرؤساء الستة للعام المقبل.

وقد مكنت الاستمرارية في الرئاسة على مدى السنوات الثلاث الماضية من وضع جدول زمني للأنشطة طيلة السنة بأكملها، وساعد ذلك على إيجاد اتساق حقيقي في الأنشطة، خلافا للنهج المخصص الذي اتبع في الدورات السابقة.

كما واصل رؤساء عام ٢٠٠٨ الممارسة القيمة لأسلافهم المتمثلة في تقديم تقرير رئاسي عن التقدم المحرز في نهاية كل جزء من الأجزاء الثلاثة للدورة السنوية. ومؤتمر نزع السلاح أصبح أكثر ميلا مما كان عليه في الماضي للإقرار بقيمة تقديم تقارير رئاسية منتظمة ومحاضر الأنشطة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، قدم المؤتمر مرة أخرى تقريرا موضوعيا إلى الجمعية العامة هذا العام في إطار روح طيبة وعملية. وينبغي التنويه بفترويلا إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨ على الدور الريادي الذي اضطلعت به في إعداد التقرير.

واستمرت المناقشة المواضيعية بشأن سبعة بنود موضوعية على جدول أعمال المؤتمر، استمرارا للتقليد الذي بدأ عام ٢٠٠٦. وكان المنسقون السبعة الذين عينهم رؤساء عام ٢٠٠٨ على وعي كبير بأهمية دعم الرئاسة. وأظهر العمل الذي قاموا بتنسيقه تحت مسؤولية الرئاسة أن قدرة الأعضاء على الانخراط بصورة وثيقة وفعالة أكثر من مجرد قدرة كامنة. وبصورة أساسية، يروم العمل المساعدة على تحديد مدى نضج بنود جدول الأعمال لكي يتناولها المؤتمر بهمة أكبر.

ويجب أن نشير إلى أن بعض الأعضاء ظلوا مترددين إزاء منح مركز رسمي للمنسقين، مع أن دور المنسق لا يستبعده النظام الداخلي ولا يتوخاه صراحة. وكانت أقلية صغيرة من الأعضاء تفضل أن ترى إنشاء هيئات فرعية، وهي مسألة منصوص عليها في النظام الداخلي لكنه لا يقتضيها بشكل صريح. وعلى أي حال، وفي ظل غياب الاتفاق على برنامج رسمي للعمل، اضطلع المنسقون بأدوار مفيدة في تيسير المناقشات المواضيعية حول جميع البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وكان التطور الرئيسي في عام ٢٠٠٨ تقديم الرؤساء الستة تنقيحا آخر للاقتراح الذي أعده أسلافهم في عام ٢٠٠٧ لمعالجة الأولويات في جدول أعمال المؤتمر. واعتُبر أن الاقتراح الجديد لوضع برنامج عمل، وهو نسخة منقحة تنقيحاً طفيفاً من اقتراح أسلافهم، يزيد من فرص اعتماده. والاقتراح الجديد، المتضمن في الوثيقة CD/1840، يشتمل أساساً على نفس الولايات المنصوص عليها في الاقتراح الرئاسي L.1 لعام ٢٠٠٧، وهي تحديداً التفاوض على اتفاق يحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى، ويدعو في الوقت ذاته إلى إجراء مناقشات موضوعية حول القضايا الرئيسية الثلاث الأخرى – نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأيدت طائفة عريضة من الوفود الاقتراح الرئاسي. غير أنه أصبح من الواضح أن الاقتراح عاجز عن تأمين التوافق في الآراء. ورغم أنه لم يجر الإعراب عن معارضة صريحة للتفاوض على معاهدة للمواد الانشطارية في حد ذاته، ما زالت هناك شواغل واضحة بشأن نطاق معاهدة من هذا القبيل ومتطلبات التحقق الخاصة بها. وتعتقد وفود كثيرة أن هذه الشواغل يمكن معالجتها في المفاوضات وتدعو إلى بدء المفاوضات مبكراً ودون شروط مسبقة.

وجدير بالذكر أيضاً أن اشتراطات معينة ما زالت تفرض، بجعل المعالجة المقترحة لقضية ما مشروطة بمعالجة قضية أو قضايا أخرى. وهناك أيضاً، في الحقيقة، دعوات مستمرة تنادي بإعداد برنامج شامل ومتوازن للعمل يسعى إلى معالجة القضايا الأربع الرئيسية على قدم المساواة. غير أن عدداً من الأعضاء شككوا في إمكانية التطبيق العملي لمعالجة القضايا الأربع بالتزامن. وتدل هذه الحالة على أن المرونة ستكون مطلوبة بشأن نطاق الشرط المسبق بأن برنامج العمل يجب أن يكون شاملاً ومتوازناً.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الروسي والصين قدما نص مشروع معاهدتهما بشأن الفضاء الخارجي مع ولاية بحث، وليس ولاية تفاوض. ولئن كانت تطلعاتهما إلى إبرام صك من هذا القبيل معروفة جيداً، فإنهما أظهرا المرونة بعدم الإصرار على التفاوض بشأن المعاهدة في هذه المرة.

وهكذا، فإن حل شكل برنامج العمل يظل التحدي الأكثر إلحاحاً أمام المؤتمر. وبعد عقد من الخلاف المستحكم بشأن هذه المسألة، وبعد سلسلة من التنقيحات لنهج شامل – من خلال المقترحات المعروفة باسم أموريم، واقتراح السفراء الخمسة، وقرار الرئيس L.1 والآن CD/1840 – لا مفر للمؤتمر من أن يواصل السعي إلى التوصل إلى نتيجة طموحة. وبالنظر إلى وجود مقترحات ثابتة بشأن فرادى القضايا الأساسية، على الطاولة بالفعل، بما في ذلك مشروع معاهدة الولايات المتحدة بشأن المواد الانشطارية المرفق بولاية تفاوض، فإن من المفارقات أن يواصل المؤتمر سعيه إلى الاتفاق على نهج شامل وأن ينتهي الأمر به إلى أن لا يكون لديه برنامج عمل.

غير أن المناقشات المواضيعية التي جرت خلال الأعوام الثلاثة المنقضية أفادت في إظهار أن بعض القضايا أكثر نضجاً من غيرها. وفي هذا الصدد وبروح إيجابية، سيكون الانتقال من المناقشة الإجرائية إلى العمل الموضوعي المحدد سهلاً نسبياً عندما يؤون الأوان، على الرغم من أن الموضوع معقد.

وأياً كانت الأداة الفعلية التي ستقود المؤتمر إلى مرحلة المفاوضات الموضوعية التالية في تاريخه، لا يزال من الضروري أن يواصل المؤتمر، في ظل غياب برنامج للعمل، إعداد جدول زمني سنوي يتيح للأعضاء الشعور بالرضا من أنه سيتم تخصيص وقت للقضية أو القضايا ذات الأهمية

بالنسبة لهم. وبذلك، يصبح الأمر متروكاً للوفود لمواصلة التغطية لقضيتها أو قضاياها الرئيسية بتعميق معالجة أي قضية من خلال وسائل مثل طرح مشاريع صكوك أو ولايات جديدة أو معدلة بشأن القضايا التي تسعى إلى تعزيزها وزيادة مشاركة الخبراء من العواصم.

من المغري من وجهة نظر الأمانة السؤال، ربما من باب التبسيط، عما إذا كان ينبغي للمؤتمر أن يعامل جدول أنشطته السنوي باعتباره برنامج عمله وأن يركز على الولايات الفردية للأنشطة الرئيسية التي يغطيها هذا الجدول، بتقديمها مبدئياً، في غياب الاتفاق على أي منتدى فرعي، خلال الجلسات العامة غير الرسمية أو الرسمية. وقد لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى التغلب على مشكلة الربط بين القضايا، لكنه ربما يفيد في جعلها أقل مؤسسية.

ويطرح الأعضاء أحياناً سؤالاً حول قيمة المجموعات الإقليمية الحالية في المؤتمر. وهذا السؤال على شاكلة غيره من القضايا الإجرائية العديدة، سيفقد أهميته، إن لم يكن جدواه، في المرحلة التي ينخرط المؤتمر عندها فعلياً في عمله الموضوعي مرة أخرى. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المرء أياً كان رأيه بشأن المجموعات الإقليمية، لا يوجد ما يمنع من ظهور نهج أقاليمي لإيجاد حلول للخلاف المستحكم الحالي في المؤتمر.

في الختام، لقد حدثت زيادة في كثافة عمل المؤتمر تجلت جزئياً في الزيادة الملحوظة في عدد الشخصيات الهامة التي تحضر المؤتمر، لا سيما في عام ٢٠٠٨. وذلك ساعد على تحسين الصورة السياسية والعامة للمؤتمر، بما في ذلك من خلال التغطية الإعلامية الأكبر، وأفاد في تنشيطه. كما اتسمت أساليب عمل المؤتمر خلال الأعوام الثلاثة المنقضية هذه باتساق الممارسات وتماسكها بصورة مفيدة.

ثمة مؤشرات واضحة على أن الرؤساء القادمين لعام ٢٠٠٩، وأولهم فييت نام، سيعملون على مواصلة الترتيبات الحالية في تصريف شؤون مؤتمر نزع السلاح. وثمة توقعات متزايدة بين الأعضاء بتحقيق إنجاز مهم. ومن وجهة نظر أمانة المؤتمر، ما زلنا متفائلين أبداً ومستعدين للمساعدة بأية صورة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على بيانه ومشاركته وإسهامه في عمل هذه اللجنة.

أرجو ممتناً، من الممثلين أن يخفضوا صوت حديثهم قليلاً لإظهار الاحترام الواجب لأعضاء حلقة النقاش الموجودين معنا بعد ظهر هذا اليوم. أعرف أن الجميع قلقون بشأن مشاريع القرارات التي سيتم تناولها غدا والمواعيد النهائية، غير أنني أرى أننا ينبغي لنا أن نستمع إلى أعضاء حلقة النقاش وأن نبدي لهم الاحترام الواجب.

نيابة عن جميع الوفود، أرحب بحرارة في اللجنة بالمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد روغيليو فيرتر، وأدعوه إلى إلقاء كلمته.

السيد فيرتر (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم المستحق لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة. إن اللجنة تضطلع بدور محوري في تقييم التطورات في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ورفع توصيات إلى الجمعية. أتمنى لكم كل نجاح.

يُظهر تعاون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع الأمم المتحدة تطلع المجتمع الدولي إلى نظام أمني عالمي سلمي وإنساني قائم على القانون تحتل التعددية الفعالة الصميم منه.

كان هذا العام مهماً جداً للمنظمة. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اجتمع أعضاء المنظمة في الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض عملية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحدد المؤتمر الالتزام القوي من

جانب الدول الأطراف بالأهداف النبيلة للاتفاقية وأكد مجدداً الأهمية الكبيرة لهذا الصك وأعاد تأكيد الإسهام الأساسي له في بناء الثقة والتعاون بين الدول الأطراف وفي أمنها القومي. وأكدت الدول الأطراف أن الاتفاقية تضع معايير جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار على السواء من خلال نظامها للتحقق المتعدد الأطراف وغير التمييزي.

وحول مسألة تدمير الأسلحة الكيميائية، رحب المؤتمر ببيانات الدول الحائزة لتلك الأسلحة التي أكدت مجدداً التزامها بالوفاء بالمواعيد النهائية المُمدّدة لتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية، وأعاد التأكيد على أن التدمير الكامل لتلك الأسلحة ضروري لبلوغ هدف الاتفاقية ومقصدها. وأكد المؤتمر أيضاً على أن عالمية الاتفاقية ضرورية لتحقيق هدفها ومقصدها وحث بقية دول العالم غير الأطراف في الاتفاقية بقوة على التصديق عليها أو الانضمام إليها باعتبار ذلك ”مسألة ملحة ودون شروط مسبقة“.

وفضلاً عن ذلك، أعاد المؤتمر التأكيد على أن التنفيذ الكامل والفعال على الصعيد الوطني ضروري لتحقيق هدفها ومقصدها وشدد من جديد على استمرار جدوى وأهمية أحكام المادة العاشرة من الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة في مجال الأسلحة الكيميائية والحماية منها.

وبالمثل، شدد المؤتمر على أهمية أحكام المادة الحادية عشرة بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف، وذكّر بأن التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لتلك الأحكام ضروري لبلوغ أهداف الاتفاقية.

وفي ضوء حساسية التصورات المتعلقة بالأمن، لا بد لأي مؤتمر متعدد الأطراف يتعامل مع قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار المهمة من أن يواجه آراء متباينة وخلافات. ولقد واجه المؤتمر الاستعراضي الثاني بالفعل لحظات صعبة في تضييق هوة الخلافات بشأن عدد من المسائل بالغة الأهمية. غير أن توافق الآراء الذي ظهر في النهاية جاء شاهداً على حكمة الدول الأطراف وروحها البناءة. إنه خبر سار لنزع السلاح وعدم الانتشار، وخبر سار حقاً للتعددية.

اسمحوا لي الآن أن أستعرض التقدم المُحرز في تنفيذ الاتفاقية.

حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تحققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تدمير أكثر من ٦٠٠ ٢٨ طن متري من الفئة ١ من الأسلحة الكيميائية. ويمثل ذلك ٤١,٢٥ في المائة من إجمالي المخزونات التي أعلنتها ست دول أطراف هي تحديداً، الاتحاد الروسي وألبانيا والجماهيرية العربية الليبية والهند والولايات المتحدة الأمريكية ودولة طرف أخرى. وتم أيضاً حتى الآن تدمير ٩١٥ طناً متريا – أو ٥١,٨ في المائة من الأسلحة الكيميائية المعلنة من الفئة ٢. وفضلا عن ذلك، استكملت جميع الدول الأطراف التي أعلنت أن لديها أسلحة كيميائية من الفئة ٣ تدمير تلك الأسلحة.

وقدمت الصين واليابان، بدورهما، تقريرين لكل منهما عن التقدم المحرز في تدمير جميع الأسلحة الكيميائية التي تركتها اليابان على أراضي الصين. وأود أن أثني على التعاون النموذجي بين البلدين في التعامل مع ذلك الإرث التاريخي وأن أؤكد مجدداً، في هذا الصدد، استعداد الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديم كل المساعدات الممكنة. ويمكننا حقاً أن نتطلع جميعاً إلى بدء عملية تدمير تلك الأسلحة في فرصة مبكرة.

في العام الماضي، أسعدني أن أبلغ اللجنة باستكمال ألبانيا تدمير ما تعهدت بتدميره من أسلحة. وفي عام ٢٠٠٨، دخل حدث بارز آخر تاريخ نزع الأسلحة الكيمائية عندما استكملت دولة طرف في ١٩ تموز/يوليه تدمير مخزونها بالكامل من الأسلحة الكيميائية. وقد توجهت بخالص تهانئي

إلى ذلك العضو الثاني في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إنجازه وعلى الالتزام الثابت الذي أظهره في بلوغ ذلك الهدف المهم. ويقربنا ذلك خطوة من تحقيق هدف استكمال نزع الأسلحة الكيميائية وتعزيز صلاحية اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

غير أننا ما زلنا بالتأكيد مدركين لكون عام ٢٠١٢ هو الموعد النهائي لاستكمال تدمير جميع المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية. ويفرض ذلك الموعد النهائي برأي جميع الوفود تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالبلدين اللذين يمتلكان أكبر المخزونات: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

وقد استكمل الاتحاد الروسي حتى الآن تدمير أكثر من ٦٠٠ ١١ طن متري، أو ٢٩ في المائة، من أسلحته الكيميائية من الفئة ١. ويُبرز تشغيل مرافق تدمير جديدة في روسيا، وكذلك إنشاء مرافق إضافية، الالتزام الذي أبداه الاتحاد الروسي بالوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية في إطار المواعد النهائية المقررة. ويسلط تقرير عن زيارة وفد من المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لذلك البلد مؤخراً الضوء على هذا الالتزام والخطوات الملموسة التي يتخذها الاتحاد الروسي. ففي ختام تلك الزيارة، التي جرت للمرفق الكائن في شوتشي، أعدت بعثة المجلس التنفيذي تقريراً ينظر المجلس التنفيذي فيه حالياً. وجاء في التقرير بعبارات صريحة أن الاتحاد الروسي ملتزم بقوة بالوفاء بالتزامه بموجب الاتفاقية في إطار المواعيد النهائية المقررة وأنه يتخذ خطوات ملموسة، لبلوغ تلك الغاية.

وكانت المساعدات التي قدمتها بلدان مجموعة الدول الثماني والمانحون الآخرون لدعم برنامج الاتحاد الروسي للتدمير شديدة الأهمية في إعطاء زخم لنزع الأسلحة الكيميائية في روسيا. وآمل أن يستمر ذلك التعاون الحيوي في المستقبل.

ودمرت الدولة الأخرى الحائزة لأكبر مخزون من الأسلحة الكيميائية، الولايات المتحدة الأمريكية، قرابة ٤٠٠ ١٥ طن متري، أو ٥٥,٤ في المائة، من مخزوناتها المعلنة. ويجري بناء مرافق تدمير جديدة ستزيد من قدرة الولايات المتحدة الحالية على تدمير الأسلحة الكيميائية، ومن ثم ستقدم مزيداً من الدعم لعزم الدولة الطرف على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. كما تجدر الإشارة إلى أن إسهام الولايات المتحدة في أهداف الاتفاقية لا يقتصر فحسب على التقدم المحرز في نزع سلاحها. فالولايات المتحدة تقدم أيضاً مساعدات تحتاجها البلدان الأخرى بشدة في جهودها للتدمير.

وبالنظر إلى الكميات الكبيرة من الأسلحة الكيميائية التي ما زال يتعين على الاتحاد الروسي والولايات المتحدة التخلص منها بطريقة آمنة وغير ضارة بالبيئة، وإلى النفقات الكبيرة للغاية المترتبة على ذلك الالتزام، تقوم الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بزيارات من النوع الذي ذكرته للتو فيما يخص شوتشي. وتعتزم مواصلة القيام بذلك في المستقبل.

ولا يفوتني أن أشيد بدولة حائزة أخرى – الهند – أظهرت باستمرار عزمها على استكمال تدمير مخزونها في إطار الموعد النهائي المُمدد حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ونتيجة ذلك، دمرت الهند بالفعل ما يزيد على ٩٧ في المائة من مخزونها من الأسلحة الكيميائية من الفئة ١ ومن المتوقع أن تبلغ هدف التدمير بنسبة ١٠٠ في المائة قبل التاريخ النهائي.

وتعتزم الجماهيرية العربية الليبية ضمان أن يسير تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية حسب المقرر.

وإلى جانب هدف نزع السلاح، تتسم كفالة تنفيذ نظام عدم الانتشار بموجب الاتفاقية بفعالية وبكامل طاقته بأهمية حيوية. والنظام الفعال والكفء للتفتيش على

الصناعات الذي أُرسي بموجب الاتفاقية أساسي لجهودها الخاصة بعدم الانتشار ولتعزيز الثقة بين الدول الأطراف في الأنشطة السلمية والمشروعة للصناعات الكيميائية. وسيؤدي التقدم في نزع السلاح تدريجياً إلى زيادة الاهتمام بأدوات التحقق المنصوص عليها في المادة السادسة من الاتفاقية وتعزيزها. وإن الصقل المستمر لجهود التحقق من الصناعات الكيميائية وتكثيف هذه الجهود أمر حاسم لبلوغ ذلك الهدف. وتلك مسائل معروضة الآن على أجهزة رسم السياسة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الصناعات الكيميائية، شأنها في ذلك شأن أي قطاع صناعي آخر، تظل في حالة تطور. ونرى تداخلات متزايدة بين العلوم الكيميائية والبيولوجية وإدماج الهندسة الكيميائية في علوم الحياة والاندماج بين تلك العلوم وتكنولوجيا المعلومات. وفضلاً عن ذلك وفي إطار التحديات المستقبلية، سيتعين علينا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار التكنولوجيات المستجدة، مثل التكنولوجيات المتناهية الصغر وتأسيس منهجيات جديدة للتصنيع الكيميائي. ولكي تحتفظ آلية التحقق بأهميتها وفعاليتها، سيتعين على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعديلها لتتوافق مع البيئة المتغيرة سريعاً على مستوى الصناعات الكيميائية عالمياً.

تغطي اتفاقية الأسلحة الكيميائية الآن أكثر من ٩٨ في المائة من الصناعات الكيميائية على مستوى العالم. ولضمان ديمومة واستمرارية قواعد الاتفاقية، من الضروري تعزيز المنظومات القانونية والإدارية المحلية في البلدان الأعضاء. فوجود ثغرات يمكن أن يشجع الاستخدامات الإجرامية والإرهابية المحتملة للكيمياء ومنتجاتها. ويمثل تنفيذ أحكام الاتفاقية على الصعيد الوطني والإبلاغ عن الخطوات المتخذة في ذلك السياق التزامين واضحين للدول الأطراف. وفي بيئة تتزايد فيها المخاوف من انتشار الأسلحة الكيميائية واحتمال استخدامها من قبل الإرهابيين، يصبح اعتماد هذه التدابير وتنفيذها أكثر ضرورة وإلحاحاً.

يمكنني الآن أن أفيد بأن عدد البلدان التي سنت تشريعات تغطي جميع المجالات الرئيسية زاد من ٥١ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٨٢ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفضلاً عن ذلك، أبلغتنا ١٢٦ دولة طرفاً بالتدابير التشريعية والإدارية التي اعتمدتها. وفي غضون ذلك، زاد عدد الدول الأطراف التي حددت أو أرست أولويات وطنية إلى ١٧٧، أو بنسبة ٩٦ في المائة من جميع الدول الأطراف. ونحن ندعم جهودها للتنفيذ. وبهذا الخصوص، نعول أيضاً على الدعم المالي الطوعي الذي تقدمه الدول الأطراف، والذي مكن من استمرار هذه الأنشطة المنتجة.

ومن بين الأمثلة الأخيرة على كيفية مساهمة الدول الأعضاء في ذلك المجال جهود حكومتي تركيا والصين لاستضافة اجتماعات بشأن قضايا تتعلق بالصناعة وذات صلة بالاتفاقية، تُعقد في ٢٠٠٩ في اسطنبول وهونغ كونغ. أود أيضا أن أقر بالمساهمة الكريمة التي قدمها الاتحاد الأوروبي عن طريق برامجه المشتركة دعما لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتحديدا، سيرعى الاتحاد الأوروبي حدثا يستغرق يوما واحدا حول التنفيذ الوطني لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، سينظم في ١ كانون الأول/ديسمبر في لاهاي.

وبينما لا تمثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منظمة لمكافحة الإرهاب، فإنها تساهم مساهمة مهمة في ذلك المجال بمقتضى ولايتها لضمان ألا تستخدم الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف. وقد أكد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والقرارات المتلاحقة لمؤتمر الدول الأطراف ولمؤتمر الاستعراض الثاني أهمية تدابير التنفيذ الوطنية بوصفها ضمانا ضروريا ضد الإرهاب.

وبمعزل عن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي تتسق أحكامه تماما مع الواجبات التي أنشأتها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، تم الاعتراف أيضا بوضوح بدور المنظمة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة عام ٢٠٠٦ وأعادت التأكيد عليها مؤخرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وستواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الاستجابة لنداءات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد.

أود الآن أن أتناول مجالين آخرين مهمين من عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. هذان المجالان تعلق الدول الأطراف عليهما أهمية بالغة، لا سيما الدول النامية أو الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. أولا، اسمحوا لي أن أكرر أن الدول الأطراف، في مواجهة تهديد محتمل باستخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية، حريصة أيضا على بناء قدراتها الوطنية لمواجهة تهديد مثل هذا النوع من الحوادث. ولهذا الغرض فإننا ننظم دورات تدريبية. وترعى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا عددا من البرامج المهمة الهادفة إلى بناء القدرات لتعزيز التطبيقات السلمية للكيمياء.

خلال فترة الـ ١١ سنة القصيرة من عمر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مكنت المنظمة المجتمع الدولي من التقدم نحو عالم خال من الأسلحة الكيميائية. إلا أننا تبقى لدينا مسألة واحدة عالقة – مسألة العالمية. فعلى الرغم من أن عضوية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قد وصلت اليوم إلى ١٨٤ دولة عضوا، لا تزال هناك ١١ دولة عضوا في الأمم المتحدة لم تنضم بعد إلى الحظر الكيميائي. إن تعزيز العالمية يظل أولوية مهمة.

لهذا الغرض، علي أن أقول إن بعض الدول الأعضاء تتحرك في الاتجاه الصحيح – فقد أتم كل من لبنان والعراق الإجراءات البرلمانية اللازمة بموجب دستورهما. إلا أن الصورة في بقية دول الشرق الأوسط مختلفة للأسف. فمصر وإسرائيل – التي وقعت على الاتفاقية ولكنها لم تصدق عليها – وسوريا تواصل جميعها التذرع بالشواغل الأمنية الإقليمية لبقائها خارج الاتفاقية.

وبينما نحترم جميعا الإعراب عن هذه التصورات، أعتقد أن صلاحية المعاهدة عالمية، وينبغي ألا تتأثر بالظروف الإقليمية. وذلك، بالفعل، هو رأي دولنا الأعضاء، بحسب ما أُعرب عنه في تقرير المؤتمر الاستعراضي الثاني. وعلى الرغم من ذلك، يتعين عليّ أن أعترف مع الامتنان بالحوار الذي تجريه مصر وإسرائيل معنا، والذي يمثل تشاركا بناء جدا.

ونتطلع أيضا إلى إحراز التقدم في أفريقيا وفي منطقة البحر الكاريبي، حيث لا تزال دول أعضاء غير منضمة إلى الاتفاقية، وكذلك دول أعضاء من آسيا. ونتطلع إلى اليوم الذي تنضم فيه إلينا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إلا أنها للأسف لم تجد فرصة للاستجابة لعروضنا. وعلى الرغم من ذلك، أُذكِّر بأننا نظل على استعداد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأية طريقة نستطيعها، لتيسير انضمامها لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

في الختام، أود أن أشكر الوفود على دعمها الثابت لقرار الجمعية العامة حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، أعرب عن التقدير للمساهمة المهمة التي قدمها وفد بولندا عبر جهده الحثيث بالترويج للقرار والتفاوض بشأنه وضمان توجيهه نحو نتيجة جيدة.

أتمنى للجنة النجاح ويسرني أن أجيب عن أي أسئلة تطرح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أرحب في اللجنة الأولى بكل حرارة بالسيد تيبور توت، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأعطيه الكلمة.

السيد توت (الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أبلغ اللجنة الأولى اليوم بحالة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالتقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية.

يعلم الأعضاء أن هدف اللجنة التحضيرية هو تعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ وإنشاء نظام تحقق عالمي لمراقبة الامتثال لأحكامها. ويسرني أن أبلغكم بأن منظمتنا تضم حاليا ١٨٠ عضوا، وتتجه نحو مستوى العضوية المرتفع للأمم المتحدة نفسها. وهذا المحفل هو على الأرجح المكان المناسب لتكرار الإعراب عن تقديرنا لأعضاء منظمتنا على دعمهم السياسي والتقني والمالي.

بينما تبقى تسعة بلدان يلزم تصديقها لتدخل المعاهدة حيز النفاذ، فإننا نقترب من العالمية ومن تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – الحظر الشامل للتجارب النووية لجميع البلدان وفي كل الأوقات. وهكذا، فإن اللجنة التحضيرية تضطلع بكل الأعمال التحضيرية اللازمة لضمان أن يكون نظام التحقق جاهزا منذ اليوم الأول. ويدرك أعضاء اللجنة الأولى أن هذه المهمة ليست هيّنة.

سيتألف النظام نفسه من حوالي ٣٤٠ مرفقا منتشرة على أراضي ٨٩ بلدا، يستضيف كل منها مجموعة متنوعة من معدات التسجيل تستخدم أربع تقنيات مختلفة؛ ونظام يعمل فيه ويحافظ على صيانته حوالي ٥٠٠ عامل في جميع أرجاء العالم وعلى مدار الساعة؛ وبنية تحتية عالمية للاتصالات تتألف من ٢٥٠ محطة أرضية ثابتة للإرسال والاستقبال تبث البيانات المسجلة عبر ست سواتل موجودة في مدار ثابت بالنسبة للأرض إلى مركز العمليات في فيينا في الزمن الحقيقي؛ وفريق من الخبراء في مركز البيانات الدولي يحللون المعلومات الواردة ويقارنون البيانات مع الحدود الزمنية الخاصة بالمعاهدة. ويمكن للدول الأعضاء والمؤسسات حول العالم أن تطلع على تلك المعلومات في ما يمكن أن يمثل ديمقراطية التحقق الأكثر انفتاحا من نوعها. وفي النهاية، ولو برزت الحاجة، من الممكن إيفاد فريق تحقق في الموقع لمسح منطقة تبلغ حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر مربع من أجل التحقق من تفجير نووي محتمل.

لقد اتخذ عدد من الخطوات المهمة لتعزيز نظام التحقق منذ المرة الأخيرة التي خاطبتُ فيها اللجنة الأولى. ومنحت التراخيص لحوالي ٧٠ في المائة من نظام المراقبة الدولي حتى اليوم. ويتذكر الأعضاء أن النظام كان قد سجل الحدث النووي وأسنده إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في عام ٢٠٠٦، عندما كان للنظام ١٨٠ مرفقا في ذلك الوقت. وبنهاية هذه السنة، سيكون لدينا ٢٥٠ مرفقا تنقل البيانات إلى مركز البيانات الدولي في فيينا. وخلال دورة منتصف المدة الحالية، ضاعفنا ثلاث مرات عدد المرافق العاملة.

لقد شدد الحدث في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أهمية عنصر الغاز الخامل لشبكة النويدات. ومقارنة بشبكة الغاز الخامل التي كانت لدينا في ذلك الوقت، سيتضاعف عدد محطاتنا للغاز الخامل بنهاية هذه السنة. ولو كانت المحطات الجديدة ذات التغطية الجغرافية المحسنة موجودة أثناء حدث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لكانت نسبة القراءات أعلى بـ ٥٠ ضعفا من تلك المسجلة عام ٢٠٠٦.

واضطلعنا هذه السنة بالتحول إلى نظام جديد لبنيتنا التحتية العالمية للاتصالات. وتضاعف حجم البيانات المنقولة من مرافق المراقبة إلى مركز البيانات الدولي ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة.

ومع توسع المنافع الناتجة عن تلك المنتجات، ازداد إمكانيات الحصول عليها أيضا. وقد تجاوزنا مؤخرا عائقين عدديين مهمين. فالآن تتمتع أكثر من ١ ٠٠٠ مؤسسة مخولة في ما يزيد على ١٠٠ بلد بالوصول المباشر إلى البيانات التي يولدها نظام المراقبة الدولي. وتثبت تلك البيانات فائدتها بشكل متزايد، ليس فقط من أجل التحقق، بل في مجال التطبيقات المدنية والعلمية أيضا – على سبيل المثال، بتوفير المزيد من المعلومات المفيدة من حيث الوقت لمراكز الإنذار بالتسونامي. ويقدم نظامنا أسرع البيانات وأجودها وأكثرها موثوقية لمراكز الإنذار بالتسونامي الوطنية والدولية. وتلك تطبيقات هامة تسهم في إنقاذ الأرواح. وقد تم خلال الأشهر القليلة الماضية التوقيع على الترتيبات المتعلقة بتوفير البيانات مع اليابان والفلبين وأستراليا. وسيوقع قريبا على ترتيبات مماثلة مع إندونيسيا، ومع مزيد من البلدان الأخرى فيما بعد.

وقد تم التوصل إلى معيار جديد للشفافية مع نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهو بمثابة نوع جديد من الديمقراطية في التحقق من الصكوك المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا حاجة إلى قبول ما نقوله على عواهنه. فقد بدأت اللجنة مؤخرا بمشروع دولي للدراسات العلمية بالتعاون مع الأوساط العلمية الدولية. ويتوخى المشروع تحقيق هدف رئيسي ذي بعدين – أولا، تقييم قدرة نظام التحقق الذي يقترب الآن من التنفيذ الكامل؛ وثانيا، استكشاف ما إذا كان بمقدور المجتمع العلمي أن يوفر أدوات إضافية ستزيد من تحسين تحليلنا للبيانات. وستتوج تلك العملية في العام المقبل بمؤتمر سيعقد في حزيران/يونيه لجميع المشاركين في المشروع.

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، قطعنا خطوة شاسعة إلى الأمام في تحضيراتنا لعمليات التفتيش الموقعي. فقد سافر فريق من المفتشين المدربين إلى كازاخستان لإجراء أول تمارين ميدانية متكاملة من نوعها في إطار مفهوم عمليات التفتيش الموقعي بموجب المعاهدة. وقد انتشر ٢٠٠ مشارك في الموقع السابق لإجراء تجارب الأسلحة النووية في سميبالاتينسك، وهي منطقة تكاد تعادل مساحة بلد صغير. وجلبوا معهم ٥٠ طنا من المعدات لتجربتها طيلة ٣٠ يوما في الميدان. واستخلصت دروس مفيدة قيمة كثيرة ستدرج في جميع التحضيرات لعمليات التفتيش الموقعي بينما نمضي قدما. ونتيجة لذلك، سيتعزز العنصر الرابع والأخير من نظام التحقق تعزيزا كبيرا.

وقد انتقلنا إلى مرحلة متقدمة إلى حد ما. فبدلا من الحديث عن عناصر منفصلة للنظام، يمكن أن نتكلم الآن عن منظومة نظم متكاملة تعمل بصورة شمولية. وتحقق المنظومة، من جوانب عديدة، قدرا كبيرا من النضج، غير أنه ينبغي ألا نستبق الأحداث. ففي كل رحلة، يكون الشوط الأخير دوما الشوط الأطول.

لقد مضت ٢٠ سنة تقريبا على نهاية الحرب الباردة، ومعها شبح الكارثة النووية العالمية – الشبح الذي قض مضجعنا على ما يبدو زمنا طويلا جدا. ولحسن الطالع لم يعد الأمر كذلك، أو على الأقل، لم يعد الخوف كما كان في الماضي. غير أن التهديد لا يزال قائما – قد يظن البعض أن ما لا نراه لا نفكر فيه، غير أنه لا يزال يشكل تهديدا. ولم تعد الطريقة الملحة التي يجب أن نتصدى بها لذلك التهديد – ونحرز بها التقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية – شغلنا الشاغل. فقد تراخينا في التركيز على الهدف المتوخى.

ضرورة حظر التجارب النووية ازدادت الآن أكثر من أي وقت مضى. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حد ذاتها تدبير هام. فهي أداة لإحراز التقدم من النوع الذي يمكن التعرف عليه بسرعة بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأرجو من أعضاء

اللجنة الأولى أن يتأملوا في أهمية إحراز التقدم بشأن بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أثناء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. فهل من شيء آخر يمكن أن يجسد بصورة أفضل من ذلك التزام المجتمع الدولي بعدم الانتشار ونزع السلاح في ذلك الظرف الحرج؟

ويمكن للمعاهدة أيضا أن تشكل حافزا لإحراز التقدم في مجالات حاسمة أخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار: زيادة تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية ودون الاستراتيجية، وإنهاء حالة التأهب للترسانات النووية، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، نرى أسبابا قاهرة لإدراج معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على النحو المناسب في كتاب القواعد الدولية. ومن المتوقع أن تشهد الطاقة النووية نهضة. فقد تنبأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعدلات نمو سنوية خلال الـ ٢٠ سنة القادمة تبرر التوقف والتفكير. كيف يمكننا أن نكفل نظاما للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية يتسم بالعدالة والأمان والسلامة، يكون مقرونا بالضمانات اللازمة؟ يجب علينا جميعا أن نجيب على هذه الأسئلة. وستؤدي هذه النهضة بالتأكيد تقريبا إلى زيادة في عدد البلدان والمنشآت والمؤسسات والأفراد الذين يديرون مجموعة واسعة النطاق من عناصر حساسة لدورة الوقود النووي، مع ازدياد كبير للغاية في كمية المواد الانشطارية. وستزيد هذه الطفرة على جميع الجبهات من صعوبة التفريق بين الأنشطة النووية المحظورة والمسموح بها.

وبالتشجيع على استخدام الطاقة النووية لمواجهة التحديات المتعلقة بأمن الطاقة وتغير المناخ، يجب أن يسير ذلك التشجيع جنبا إلى جنب مع تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وهو نظام أصيب بالضعف في الأعوام الأخيرة. فالتجارب النووية التي أجريت في السنوات الأخيرة لم تؤكد ضرورة الحظر فحسب، بل أيضا الطريقة الملحة التي يجب علينا أن نحقق بها ذلك الهدف. والمعاهدة هي آخر وأبرز حاجز قانوني وتقني يحول دون استحداث الأسلحة النووية. ويمكنها أن تحافظ على نظام نزع السلاح وعدم الانتشار من التفكك، بينما يتقدم بنا القرن الحادي والعشرون ونحاول أن نتلمس طريقنا بين التحديات المعقدة التي تواجه عالمنا.

وبينما نعي دروس الأزمة المالية، لا يجوز ترك تلك التحديات وشأنها، عرضة لقوى المنافسة الشرسة. فتلك التحديات تقتضي قدرا من التنظيم أكبر مما تتطلبه مجالات حياتنا اليومية الأخرى المتقلبة. ولن تغتفر لنا تقاعسنا، ويجب مواجهتها على وجه السرعة، وبحسم، وبشكل جماعي.

الآلية الذاتية التي أنشأتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعني أنه يجب على الـ ٤٤ بلدا المدرجة أسماؤها في القائمة أن تصادق على المعاهدة حتى يمكنها أن تدخل حيز النفاذ. ولا تزال تنقصنا تسع مصادقات لتحقيق ذلك الهدف. وبفضل التوقيعات الأخيرة، أصبحنا منظمة قوامها ١٨٠ عضوا. وتفصلنا خمس مصادقات عن اجتياز الحاجز المتمثل في ١٥٠ مصادقة، مما يشكل زيادة قوية على الـ ١٠٠ مصادقة التي كانت لدى المعاهدة قبل خمسة أعوام.

غير أن المعاهدة، وبينما نجلس هنا الآن، لا تزال تنتظر البدء بنفاذها. ويشكل هذا التضافر غير المسبوق للقوى استثمارا سياسيا وماليا وبشريا هائلا. وقد تحقق هذا الترتيب بعد نصف قرن من الجهود السياسية. ونظام التحقق يساوي بليون دولار. ويجسد النظام ١٠ ٠٠٠ سنة عمل/فرد. وهذا المسعى الكبير من جانب العلماء وعامة الناس على حد سواء ينتظر البدء بالتنفيذ والشروع بتشغيله الكامل، لأن ذلك ما كنا نحلم أنه سيقوم به، وذلك ما وضع من أجله، وذلك ما هو على استعداد للقيام به.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد توت على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد غوستافو زلوفينين، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد زلوفينين (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): لقد ازدادت التطلعات بشأن نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنوات الـ ٥٠ الماضية استجابة للتغيرات التكنولوجية والجغرافية – السياسية، وللتجربة المكتسبة من خلال التصدي لمختلف التحديات المتعلقة بالتحقق. وعلاوة على البدء بتقديم ضمانات شاملة في مطلع السبعينات، كان لتجارب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوائل التسعينات أثر عميق على نظام الضمانات. وأدت تلك الحالات إلى بذل جهود شاملة لتعزيز نظام الضمانات، لا سيما قدرة الوكالة على رصد المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها في الدول التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة، وتوجت بإدراج البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات.

كما أدى تطور الضمانات إلى تغيير في ثقافة نظام التحقق لدى الوكالة. فتحويل التركيز فيما يتعلق بتنفيذ الضمانات، من التحقق من المواد النووية إلى تقييم وفهم اتساق المعلومات بشأن البرنامج النووي لدولة معينة، أدى إلى تغييرات أساسية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سواء فيما يتعلق بطريقة تقييم الوكالة للدول أو بكيفية استخدامها لتكنولوجيا التحقق.

أبرزت التجارب السابقة أهمية النظر في مجمل البرنامج النووي لدولة ما، وليس مجرد المرافق بمفردها، وعلى أساس تقييم قدر كبير من المعلومات في استخلاص النتائج المتعلقة بالضمانات. إنها عملية متكررة تقيّم فيها الوكالة جميع المعلومات المتوفرة لديها عن الأنشطة النووية للدولة من أجل رسم صورة شاملة لبرنامج الدولة.

ونتيجة لذلك، أصبحت عملية التحقق أقل آلية وتعتمد بصورة أكبر على المعلومات. وينطبق ذلك على الطريقة التي يجري بها حاليا التخطيط لأنشطة الضمانات وتنفيذها، وتحليل النتائج، ومتابعة الأنشطة التي تم تحديدها وتنفيذها، واستخلاص الاستنتاجات بشأن الضمانات.

ومن الشروط الأساسية والهامة لنظام الضمانات القائم على المعلومات هو بطبيعة الحال المعلومات نفسها. والمصادر الرئيسية الثلاثة للمعلومات المستخدمة في عملية التقييم لدولة ما هي: أولا، المعلومات المقدمة من الدول بموجب اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية أو طوعا؛ وثانيا، المعلومات المستقاة من أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الميدان؛ وثالثا، المعلومات المحصلة من المصادر المفتوحة وغيرها من مصادر المعلومات ذات الصلة بالضمانات.

ويشمل المصدر الأخير استخدام صور السواتل التجارية التي أصبحت أداة تستخدم بشكل روتيني في تقييم المعلومات التي تقدمها الدول عن أنشطتها النووية والتخطيط لعمليات تفتيش وزيارات للمرافق للتحقق من تلك المعلومات. كما يمكن أن تزيد صور السواتل من إمكانية الكشف عن الأنشطة النووية غير المشروعة، والمعلومات التي تقدمها الدول طوعا، مثل المعلومات المتصلة بالتجارة النووية، هي ذات قيمة هائلة. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الكشف عن وجود شبكات سرية واسعة النطاق تعمل في شراء التكنولوجيا النووية الحساسة وتوريدها، قدمت بعض الدول الأعضاء في الوكالة الدولية معلومات طوعية عن استفسارات بشأن مشتريات وطلبات التصدير المرفوضة وغيرها من المعلومات المتصلة بالتجارة النووية.

إن ازدياد عدد سكان العالم وتنامي الاقتصاد العالمي وانتشار العولمة وتسارع وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي جميعها عوامل سيكون لها أثر في المستقبل على الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوقف الانتشار النووي. ولئن كان التوسع في استخدام الطاقة النووية يبشر كثيرا بتحقيق المزيد من الازدهار، إلا أنه لا يخلو من المخاطر في مجالات السلامة والأمن وعدم الانتشار. وستصبح المواد والتكنولوجيا والدراية الفنية النووية متاحة على نطاق أوسع وبصورة أسهل، مما سيزيد أيضا من المخاوف من احتمالات أخرى لسوء استخدامها.

وما يضاعف تلك التحديات أيضا تزايد الشواغل إزاء سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي تعرقله أسئلة مطروحة عن الامتثال والتضارب بين تطويره وجوانبه الأمنية من ناحية وجوانبه المتصلة بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي من ناحية أخرى. ولكن من المحتمل أن يؤدي التحقق الموضوعي والمستقل دورا أكثر أهمية من أي وقت مضى، لأن باستطاعته تحسين الثقة بالنظام العالمي لعدم الانتشار والمساعدة على تعزيزه في وقت حاسم.

وحتى تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التصدي للتحديات المقبلة، سيظل يتعين عليها أن تتسلح بمجموعة قوية من الأدوات التي تملك السلطة القانونية اللازمة لجمع المعلومات وإجراء عمليات التفتيش بالاعتماد على أحدث التكنولوجيات والكوادر العاملة ذات الكفاءة العالية والموارد الكافية.

إن سلطة الوكالة القانونية في مجال التحقق النووي ليست عالمية بعد. فهناك ثلاثون دولة غير حائزة للأسلحة النووية وأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تُدخل اتفاقاتها للضمانات الشاملة المطلوبة حيز النفاذ بعد، ولا يزال يتعين على أكثر من ١٠٠ دولة إبرام البروتوكولات الإضافية. ويتعين أن يصبح الجمع بين اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي معيار التحقق المقبول عالميا إذا أُريد أن يتمتع التحقق بمصداقية، وخصوصا على ضوء الزيادة المتوقعة في استخدام الطاقة النووية. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الراهن أن يزيد عدد مفاعلات الطاقة النووية بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة وعدد ما يرتبط بها من مرافق دورة الوقود بنسبة تصل إلى ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ونتيجة لذلك، ستقوم الوكالة الدولية بإجراء عمليات تحقق للمزيد من المواد والمرافق والأنشطة النووية. إن التنفيذ العالمي للبروتوكول الإضافي هو أمر حيوي ليس لزيادة فعالية الضمانات فحسب، وإنما لتعزيز كفاءتها أيضا، مما يتيح للوكالة تحسين أنشطتها في مجال التحقق وتخفيف عبء العمل الإضافي المتصل بالتحقق.

كما يجب على الوكالة الدولية كفالة استخدام أكثر التكنولوجيات تطورا في مجال التحقق. ويتسم ذلك بأهمية بالغة في الكشف عن الأنشطة النووية السرية. وسيتعين على الوكالة الدولية تعزيز قدراتها الراهنة في مجال الرصد، ولا سيما فيما يتعلق بأخذ العينات البيئية والتقاط صور السواتل وتحليل المعلومات. فعلى سبيل المثال، سيستدعي العدد المتزايد من العينات البيئية المأخوذة أن تحسّن الوكالة من قدرة مختبرها على تحليل عدد أكبر من العينات وأن توسّع شبكتها من المختبرات التحليلية في الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الوكالة الدولية التركيز على توظيف كوادر عاملة على درجة عالية من الكفاءة. ونظرا للعدد المحدود الذي تضمه مجموعة الفنيين النوويين المتوفرين حاليا، فإن توظيف كوادر عاملة بتلك المواصفات سيمثل تحديا متناميا على ضوء تزايد الاحتياجات المستقبلية.

تعتمد جميع أنشطة الوكالة في مجال التحقق على الموارد المالية. فالوكالة، مقابل حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا، تقيّم أكثر من ١٦٠ دولة وتطبق الضمانات على

أكثر من ٩٥٠ مرفقا ومنشأة نووية. وفي عام ٢٠٠٤، قام فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بوصف ذلك بأنه ''صفقة رائعة'' (A/59/565). إنه استثمار متواضع في عنصر هام من عناصر إطار الأمن الدولي. ومن أجل كفالة استمرار قدرات الوكالة على التحقق، من الضروري توفير الموارد الكافية والمضمونة والتي يمكن التنبؤ بها ليتسنى للوكالة تنفيذ ولاياتها.

يجب على الوكالة أن تكون مستعدة وقادرة على أداء الأدوار والمهام الجديدة لتلبية المتطلبات الجديدة إذا أريد لها الاستمرار في خدمة المجتمع الدولي في عالم متغير. وقد يكون أحد المجالات إنشاء إطار جديد للأجزاء الحساسة من دورة الوقود النووي، أي تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم. إن عملية وضع إطار مكتمل التطور معقدة ويجب تنفيذها على مراحل.

الخطوة الأولى هي إنشاء آليات لضمان توريد الوقود النووي. ومن شأن ذلك أن يعطي الدول الثقة بأنه سيكون باستطاعتها الحصول على الوقود النووي بطريقة مضمونة ومستقرة على المدى الطويل. ولئن كان من المحتمل أن يكفل ذلك السوق التي تعمل بشكل جيد، فإن إيجاد آلية احتياطية يمكن أن يزيد الثقة من خلال المساعدة على الحماية من حالات انقطاع الوقود النووي غير الناجمة عن الأسباب الفنية أو الاعتبارات التجارية. وكان هناك اهتمام كبير بتلك الفكرة، حيث اقترح العديد من الدول وغيرها من الجهات المعنية مجموعة متنوعة من النهج الممكن إتباعها لضمان الإمدادات.

تتوقع مختلف المقترحات المطروحة حاليا على الطاولة مسؤوليات جديدة للوكالة، تتراوح بين تحديد الوقت الذي يتم فيه إرسال إمدادات الوقود وبين رؤية طموحة تتمثل في البناء الفعلي لمحطات التخصيب وتشغيلها ومراقبتها. وتشير المقترحات المختلفة إلى دور متنام للوكالة كوسيط أو ميسر في المجال النووي، وهي رؤية مُسجلة في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ ٥٠ عاماً.

وسيكون للإطار المتعدد الجنسيات أيضاً مزايا هامة على صعيد عدم الانتشار. على سبيل المثال، في حالة خضوع جميع أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة لرقابة متعددة الجنسيات في نهاية المطاف، فإن ذلك يمكن أن يمنح المجتمع الدولي ضماناً مُعّززاً بأن أكثر الأجزاء حساسية في دورة الوقود النووي المدنية ستكون أقل عرضة لإساءة الاستخدام. وبالطبع ستكون هناك حاجة إلى معاهدة عالمية وقابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وذلك لاستكمال الإطار الجديد.

لقد عين المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت سابق من هذا العام فريقاً رفيع المستوى لتقييم التحديات التي ستواجهها الوكالة حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده. واللجنة المشكلة من شخصيات بارزة برئاسة الرئيس الأسبق للمكسيك إرنيستو سيديو تضم ١٨ شخصية دولية رفيعة المستوى. ويتضمن تقرير اللجنة بعض التوصيات الجريئة بشأن ما ينبغي لنا عمله حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده وسيتطلب استجابة جريئة من الدول الأعضاء في وكالتنا.

الطريق أمامنا ليس سهلاً، ولكننا نعتقد بأن كل شيء توصي به اللجنة قابل للتنفيذ، إذا ما توفرت الإرادة السياسية. ومن شأن تنشيط الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجعلنا أكثر فعالية في تلبية احتياجات الدول الأعضاء. والهدف من نتائج اللجنة هو إثارة مزيد من النقاش بين الدول الأعضاء، وبين الدول وأمانة الوكالة، وبين الجمهور على نطاق واسع حول مستقبل الوكالة وكيف يمكنها أن تسهم بأفضل صورة في السنوات المقبلة في جهود المجتمع الدولي لتحقيق التنمية والسلام والأمن.

أشكركم، سيدي الرئيس، على منح الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الفرصة لمخاطبة وفود اللجنة الأولى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أشكر جميع أعضاء حلقة النقاش على حضورهم هنا ومشاركتهم في هذه الجلسة. ولقد كانت الرئاسة تنوي، منذ اجتماع جنيف، أن تكون هذه العروض قصيرة بقدر الإمكان ليتسنى لنا إجراء تبادل حقيقي للآراء مع ممثلي هذه الوكالات وللسماح لأعضاء الوفود بالإدلاء بتعليقات وطرح أسئلة والرد على الأسئلة ومواصلة مناقشة هذه القضايا في إطار غير رسمي. وآمل أن نتمكن في الوقت المتبقي من إجراء هذا الحوار. وللقيام بذلك، يجب علينا أن ننتقل إلى الجزء غير الرسمي من الجلسة.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٠ واستُؤنفت الساعة ١٦/٤٥.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): الحكومة الأسترالية ملتزمة بقوة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد قال السيد رود، رئيس وزراء أستراليا، في كيوتو في ٩ حزيران/يونيه:

”في العقد الماضي، لم يول العالم الأهمية الكافية للأسلحة النووية... لم يكن هناك تركيز بنفس القدر الذي رأيناه في ذروة الحرب الباردة على خطر الأسلحة النووية.

”ولئن كنا لا نعيش يوميا في خوف من وقوع حرب نووية بين الدولتين العظميين، شهد العقد الماضي تطورات مقلقة على المشهد النووي. فقد ظهرت خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دول مسلحة نوويا. وأعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار وأجرت تجربة نووية. وتزاول إيران أنشطة نووية حساسة، في انتهاك للقانون الدولي. ويتصاعد خطر الانتشار والإرهاب النووي والإشعاعي، بما في ذلك عبر أنشطة السوق السوداء، وما فتئ سخط ما بعد الحرب الباردة يتصاعد من أداء الدول الحائزة للأسلحة النووية المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار في الوفاء بواجباتها بنزع السلاح“.

أما بعد فإن أستراليا، بعد الاجتماع الأخير لهذه اللجنة، تشجعت بالتحول الملموس في المزاج، وإن كان مؤقتا، بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وكان القصد من اقتراح رئيس الوزراء رود، المقدم في حزيران/يونيه والقاضي بإنشاء لجنة دولية معنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، بث الحيوية في عملنا في التحضير للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم الانتشار وما بعد ذلك. وقد وافق وزيرا الخارجية السابقان الأسترالي والياباني، السيدان غاريث إيفانز ويوريكو كاواغوشي، على المشاركة في ترؤس اللجنة. وقد اضطلع بعض الأفراد البارزين والمميزين، والعديد منهم معروفون لهذه اللجنة، بالدور الحافل بالتحديات كمفوضين. وقد قبلوا بمهمة صعبة: وضع رؤية جديدة للتحديات المترابطة لعدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتقديم توصيات عملية وواقعية.

وستجتمع اللجنة في سيدني للمرة الأولى هذا الشهر في اجتماع هو الأول من ستة اجتماعات تم التحضير لها. وإذ لم تبق سوى سنتين حتى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، فإن عمل اللجنة أصبح أمرا مُلحا.

لقد نجحت معاهدة عدم الانتشار بمنع الانتشار الواسع النطاق للأسلحة النووية، ومهدت السبيل إلى نزع

الأسلحة الموجودة بالفعل. ولكن بعد ٤٠ سنة من فتح باب التوقيع على المعاهدة، تظل المعاهدة تتعرض لضغط شديد. ويتيح مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ فرصة حقيقية لوضع عملنا في المسار الصحيح. ويجب ألا تضيع منا هذه الفرصة. وسيتطلب النجاح التزامات حقيقية من قبل كل الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار. ونأمل أن تساهم اللجنة الجديدة في تشكيل توافق عالمي في الآراء أثناء التحضير لمؤتمر الاستعراض.

إن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب اتخاذ خطوات متوازنة ومتدرجة ومعززة. ويتوقع المجتمع الدولي، عن حق، من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تمتلك قدرات التسلح النووي وما زالت خارج معاهدة عدم الانتشار أن تكون رائدة عبر تقليص ترساناتها النووية بشكل مستدام.

وترحب أستراليا بالخطوات التي اتخذتها عدة دول حائزة للأسلحة النووية. ونقر بالتخفيض الكبير في عدد الرؤوس الحربية ونظم إطلاقها، الذي قامت به الولايات المتحدة والاتحاد الروسي كلاهما، بما في ذلك كجزء من معاهدة موسكو. ونلاحظ العدد المنخفض تاريخيا للرؤوس النووية الحربية التي من المتوقع أن تبقى في الخدمة بحلول عام ٢٠١٢، ونرحب بالتقليص أحادي الجانب الذي أجرته الولايات المتحدة لترسانتها التعبوية.

المطلوب من البلدين قيادة قوية لضمان إجراء المزيد من التخفيضات العميقة التي لا رجعة فيها. ونتوقع من الولايات المتحدة وروسيا ضمان التخفيضات الثنائية المتواصلة والشفافة لجميع الأسلحة في ترسانتيهما النوويتين التي ستبقى بعد تاريخ الانتهاء الذي حددته معاهدة موسكو، في عام ٢٠١٢.

ورحبت أستراليا أيضا بإعلان المملكة المتحدة بأنها ستخفض ما تملكه من الرؤوس النووية بنسبة ٢٠ في المائة وإعلان فرنسا بأنها ستخفض ترسانتها النووية بنسبة الثلث. ولكننا نتوقع من الدول التي تمتلك أسلحة نووية، من الأعضاء وغير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، أن تعمل باتجاه الإلغاء التام للترسانات النووية.

ويجب بذل هذه الجهود بشفافية. وترحب أستراليا بالتقارير المقدمة إلى اللجنة التحضيرية وغيرها من الاجتماعات، لكنها تلاحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تطبق هذه الشفافية بشكل متساو. ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إعادة تقييم والحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية، ومواصلة تخفيض الحالة التشغيلية لأسلحتها النووية بالطرق التي تعزز الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

ولا يقع عبء مسؤولية نزع السلاح النووي على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها. بل يجب على جميع الدول الإسهام في ضمان إيجاد بيئة مؤاتية لنزع السلاح النووي. وتضطلع أستراليا بدورها في تعزيز تلك البيئة.

أستراليا طرف ملتزم بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد ترأس وزير خارجية أستراليا، ستيفين سميث، الاجتماع الوزاري الرابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد هنا في نيويورك في الشهر الماضي. ومما يدعو للأسف العميق أنه بعد مضي عقد من الزمن، لا تزال تسع دول من دول المرفق الثاني لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب أن تولي جميع الدول الأولوية للتوقيع والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

كما أن أستراليا طرف في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. ويشكل إنشاء هذه المناطق خطوة حقيقية وهامة صوب نزع السلاح النووي، توفر ضمانات سلبية ملزمة قانونا.

وباعتبار أستراليا أحد الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩، فإنها ستعمل مع جميع الأعضاء في المؤتمر للدفع قدما بأعمال المؤتمر، بما في ذلك بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد تأخر هذا الأمر أكثر مما ينبغي. ولا يجوز أن يظل مؤتمر نزع السلاح، هيئة العالم التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح، مكتوف الأيدي كل هذه الفترة الطويلة.

وما زال نظام عدم الانتشار يتعرض للضغوط من جانب بعض الدول، سواء في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو خارج نطاقها. وتؤيد أستراليا استخدام الدبلوماسية لإخضاع جميع الدول لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ولضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث بشدة جميع الدول على التعجيل بمصادقتها على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيعزز ذلك ثقة جميع الدول بالطابع السلمي للأنشطة النووية التي تقوم بها الدولة.

ولا تزال أنشطة الأسلحة النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا كبيرا على الأمن الإقليمي وعلى أهداف عدم الانتشار على الصعيد العالمي. وترحب أستراليا بالاتفاق المبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على اتخاذ مجموعة من التدابير للتحقق من إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية. وإن رفع اسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من القائمة التي وضعتها الولايات المتحدة بالدول الراعية للإرهاب جاء نتيجة لهذا الاتفاق.

وتتطلع أستراليا الآن إلى أن تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بروح التعاون مع شركائها في المجموعة السداسية بغية تنفيذ هذا الاتفاق. وفي هذا السياق، رحبنا بموافقة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف تفكيك مرافقها النووية في يونغبيون.

ويساور أستراليا قلق بالغ إزاء إصرار إيران على المضي في أنشطتها الحساسة من حيث الانتشار، في انتهاك لأربعة قرارات لمجلس الأمن ملزمة قانونا. هذه ليست أعمال دولة تسعى إلى استعادة ثقة المجتمع الدولي وتبديد مخاوفه بشأن طبيعة برنامجها النووي. وينبغي أن تمتثل إيران فورا لالتزاماتها وتعلق أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة والماء الثقيل. ويجب أن تيسر الوصول الحر الذي تحتاجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقطع دابر الشكوك المبررة التي تنتاب المجتمع الدولي بشأن النوايا السلمية لإيران.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد متفجيسن (كرواتيا).

كما تشعر أستراليا بالقلق إزاء المعلومات عن بناء مفاعل نووي في سوريا لم يعلن عنه. وتأسف أستراليا لأن سوريا لم تستجب بعد لطلب الوصول الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو سوريا إلى إبداء أقصى قدر من التعاون والشفافية وتقديم كل المعلومات التي تحتاج إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستكمال تقييمها.

لا بد من إحراز التقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بغية استدامة السلم والأمن العالميين. وتتطلع أستراليا إلى العمل الوثيق مع الرئيس ومع الوفود الأخرى خلال هذه الدورة للجنة الأولى وبعد انتهائها لإحراز التقدم الذي نتوخاه جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أطلب إلى أعضاء اللجنة أن يلتزموا الهدوء أكثر خلال الإدلاء بالبيانات احتراما للمتكلمين.

السيد لابي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين، وأن أطمئنهم على كامل تعاون وفد شيلي.

تؤيد شيلي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل البرازيل، بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. ونجدد التأكيد على أن نزع السلاح لا يشكل أهم بند على جدول أعمال آلية الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح فحسب، بل إن بلوغه أيضا أمر لا غنى عنه إن كنا نريد تحقيق الأمن لجميع الدول وتخفيض الأسلحة النووية إلى أدنى حد ممكن.

ولهذا السبب، أصبحنا طرفا في جميع الصكوك ذات الصلة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة تلاتيلولكو، وبروتوكول اتفاق الضمانات التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومدونة سلوك لاهاي. كما نشارك بفعالية كبيرة في الوكالات ذات الاختصاص بما في ذلك وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبطبيعة الحال، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يترأس مجلس المحافظين لديها السفير الشيلي مولينكو اسكوكنك.

وقد دأبنا على متابعة عملية الاستعراض الجارية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودعمها بصورة قوية، وهي العملية التي ستنتهي عام ٢٠١٠ بعقد المؤتمر الثامن. وقد شاركنا في هذه العملية في دورتي اللجنة التحضيرية وفي المؤتمرات التي عقدتها مبادرة الدول المتوسطة – وهي منظمة عالمية للمجتمع المدني فريدة من نوعها – في أوتاوا وفيينا ودبلن بقصد ممارسة ضغط سياسي عالمي لكفالة نجاح مؤتمر عام ٢٠١٠.

ونحن لا نرغب كثيرا في وصف مواقفنا الوطنية بشأن نزع السلاح، التي نعتقد أنها معروفة جيدا بما فيه الكفاية، بل نود الإعراب عن أملنا في أن ما وقع فعلا وما يرتقب وقوعه من تغييرات سياسية سيتيح بالفعل فرصا لإنقاذ نظام عدم انتشار الأسلحة النووية واستئناف نزع السلاح النووي. وتكتسي رسائل هنري كيسنجر وجورج شولتز ووليام بيري وسام نن، التي نشرتها صحيفة ”وول ستريت جورنال“ أهمية بالغة، لأن هذا الأمر يعني أن النخبة في دولة من دول الواجهة فيما يتعلق بمسألتي السلم والأمن الدوليين تجدد التأكيد على الضرورة السياسية لنزع السلاح النووي، وتدعو إلى إحراز التقدم في هذه المسألة.

ويجب أن يحرز هذا التقدم على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وبالتالي، سيكون المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية محكا لاختبار عزم الأطراف الفاعلة الرئيسية على تفادي الفشل مثلما وقع عام ٢٠٠٥. وعلى الأطراف الفاعلة الرئيسية هذه أن تتولى زمام الأمور بشأن الإرث السياسي الذي بني في جميع المؤتمرات الاستعراضية – التقدم المحرز حتى الآن، الذي يديم التطورات اللاحقة ويربط بينها. وإذا تجاهلنا ذلك نكون قد اتبعنا نهجا ناقصا لن يؤدي إلا إلى الجمود.

وأود أن أعرب عن صادق تهاني لأستراليا على مبادرتها بإنشاء لجنة جديدة من الشخصيات البارزة بشأن نزع السلاح النووي. إنها مبادرة اتخذها هذا البلد من بلدان الجنوب الذي تربطنا به علاقات تعاون عريقة بشأن المسائل المتعددة الأطراف.

كما يتطلب استئناف نزع السلاح النووي دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويسعدنا أن نلاحظ أن الظروف السياسية المستجدة يمكن أن تسمح باستئناف عملية مصادقة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الرئيسية على هذا الصك. ونهنئ كولومبيا على جهدها للمصادقة على المعاهدة والتغلب على المصاعب ذات الطابع القانوني والدستوري التي نعرفها جميعا معرفة جيدة. وقد

أثبت أشقاؤنا الكولومبيون أن الإرادة السياسية يمكن أن تزيل أي عائق، وأن الإجراء الذي اتخذوه مثال يحتذى لكل الدول التي لا بد من مصادقتها لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

وبينما نقر مع التقدير بالوقف الاختياري للتجارب النووية الذي تعهدت باحترامه دول عديدة حائزة للأسلحة النووية، فإنه أساسا صك مؤقت لا يوفر الأمن القانوني ولا الثقة السياسية اللذين يفترض أن تضفيهما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على العلاقات الدولية.

وعلاوة على ذلك، لا بد من البدء بمفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، إما في إطار مؤتمر نزع السلاح أو خارجه. وتلك خطوة طبيعية صوب معاهدة الحظر الشمال للتجارب النووية ستعزز التزام الدول النووية بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما ستثبت ما أعلنت عنه الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، التي كثيرا ما أكدت في محافل دولية أنها تولي أولويتها القصوى لنزع السلاح النووي. وتقر شيلي بأن التحقق له كيانه السياسي القائم بذاته، الذي يؤثر على جوهر آليات نزع السلاح. غير أننا، كما قلنا في جنيف، على استعداد لقبول صك لا ينص على التحقق، لاقتناعنا بأن نزع السلاح عملية تدريجية ومستمرة يمكن على الدوام إدخال تحسينات عليها.

وتقدم شيلي، إلى جانب السويد وسويسرا وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا، إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، نسخة جديدة من مشروع قرارها بشأن إلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية. وهو تتويج للممارسة الناجحة التي قمنا بها عام ٢٠٠٧، والتي تحظى بتفهم ودعم غالبية قوية من الدول الأعضاء، بما في ذلك دول ذات قدرات نووية عسكرية وأعضاء في كيانات أمنية هامة، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي.

ولا نزال على اقتناع بأن الإلغاء الفعلي لمبدأ ''الإطلاق بمجرد الإنذار'' سيزيل سببا ممكنا لكارثة نووية نتيجة للخطأ، أو سوء الفهم، أو حتى نتيجة عملية تخريب. وقد تلقى المجتمع المدني عملية تعميم مشروع القرار هذا بحماس كبير. وهنا أود أن أشكر جون هالام، ممثل جمعية ''نقاط الاشتعال النووي''، وستيفن ستار، ممثل منظمة ''أطباء من أجل بقاء العالم''، ومعهد السلام الدولي، الذي نظم حلقة دراسية بشأن حالة التأهب للأسلحة النووية في الأسبوع الماضي، تولى دور المحاور فيها إدوارد بلوك. وستتاح لمن لم يتمكنوا من المشاركة في الحلقة الدراسية فرصة ثانية بعد يوم غد الجمعة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٣/١٥، في قاعة المؤتمرات ٦. ونظم مقدمو مشروع القرار حدثا موازيا جديدا لتعزيز التوعية بهذا الخطر، وتفسير الأسس الحقيقية التي تقوم عليها مبادرتنا. والدعوة موجهة بكل ترحاب لمن غيّروا رأيهم ولمن لا رأي لهم.

وشيلي من بين البلدان التي تعتقد أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وجهان لعملة واحدة. وينبغي لنا إحراز التقدم في المجالين معا، مع مراعاة أن الهدف النهائي هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأود أن أجدد التأكيد مرة أخرى على أنه لا يوجد ناشرين طيبون للأسلحة مقابل ناشرين سيئين، بالضبط مثلما لا توجد أسلحة نووية جيدة مقابل أسلحة نووية سيئة. فانتشار الأسلحة بجميع جوانبه كارثي، وكل الأسلحة النووية تشكل تهديدا غير مقبول لا للأمن الدولي. وجميع السياسات العامة والجهود الدبلوماسية التي تتجاهل تلك الحقيقة الأساسية ستقابل لا محالة بالريبة والإحباط من لدن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الحائزة للأسلحة النووية.

وبعد انقضاء عقدين تقريبا على نهاية الحرب الباردة، نرى أن العلاقات الدولية متقلبة وأن لأسباب التوتر والصراعات على ما يبدو قدرة شاذة على إعادة ابتكار

نفسها. إن الأسلحة النووية، مثل جميع الأسلحة، صُنعت لإمكانية استخدامها. وسيكون من قبيل الغرور الادعاء بأن الذكاء البشري يمكنه أن يتغلب على جميع الأخطار الناجمة عن مجرد وجود هذه الأجهزة. ومسار العمل المعقول الوحيد أمامنا هو العمل معا بحزم على إزالتها.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لقد احتفلنا هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المسلم به على نطاق واسع أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت ركنا أساسيا لتحقيق الأمن العالمي وأنها عادت علينا جميعا بمنافع جمة. غير أن هذه المعاهدة الحيوية تتعرض لضغوط متزايدة. وذلك أمر مؤسف للغاية، بالنظر إلى أن التهديد المتمثل في الأسلحة النووية لا يزال قائما بالفعل.

مما لا شك فيه أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تواجه التحديات بطرق شتى. ويجب أن نتصدى للتحديات المتعلقة بالانتشار التي لا تزال قائمة. ونرحب بما أحرز مؤخرا من تقدم في الجهود الرامية إلى تناول ملف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث إيران على الامتثال لمطالب المجتمع الدولي بغية تيسير المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى نتيجة يقبلها الجميع.

وفي الوقت ذاته، يجب الإقرار بوجود تصور منتشر على نطاق واسع مفاده أن عملية نزع السلاح تمضي قدما ببطء شديد. والتخفيضات الهائلة للترسانات التي أجرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية منذ نهاية الحرب الباردة تستحق كل الثناء. ولكن من غير المعقول أن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية لا تزال قائمة بعد مرور ٢٠ سنة على انتهاء الحرب الباردة.

ويكمن عنصر آخر يزيد من تعقيد المسألة في توقع ازدياد استخدام الطاقة النووية في السنوات القادمة. وتقر النرويج تماما بالحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، لا يمكن تجاهل أن ازدياد استخدام الذرة قد يطرح تحديات فيما يتعلق بجهود عدم الانتشار والبيئة والسلامة البشرية.

إننا نقترب بسرعة من موعد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ورغم أن التحضيرات جارية على قدم وساق، فإننا لا نضمن التوصل إلى نتيجة ناجحة تستشرف الآفاق المستقبلية. فهناك الكثير من الخلافات فيما بين الدول الأطراف بشأن كيفية تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن تحشد جميع الدول الأطراف الإرادة السياسية اللازمة لاستدامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تعمل بطريقة منهجية على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست صكا لعدم الانتشار فحسب، بل أيضا معاهدة لنزع السلاح. وهدفها العام هو الإزالة التامة للأسلحة النووية.

كما تتطلع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تيسير التعاون السلمي بشأن الطاقة والتكنولوجيا النوويتين. فالعديد من البلدان تحتاج إلى مساعدة تقنية مستدامة ومعززة من لدن الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالتطبيقات النووية المدنية. وينبغي لنا أن نستعيد توافقا دوليا في الآراء بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن نجدد تأكيد أهمية الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترابطها الوثيق.

ولدى قيامنا بذلك، يجب أن نعمل بطرق مبتكرة. ويجب أن ننفتح على المجموعات الإقليمية، وعلينا أن نكون على استعداد لإشراك المجتمع المدني في عملنا. وتحاول

النرويج الإسهام في تلك الجهود من خلال مبادرة الأمم السبع. وقد شكل مؤتمر أوسلو لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، الذي عقد في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير من هذا العام، تجسيدا لهذه الشراكة الواسعة النطاق. ونقدر المشاركة الفعالة للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ولم يكن الغرض من مؤتمر أوسلو التوصل إلى وثيقة متفاوض عليها، بل طرح مختلف الأفكار على طاولة المناقشة. وباعتبارنا منظمي الحدث، أدلينا ببعض الملاحظات نعتقد أنها تجسد المداولات الغنية التي جرت في أوسلو. وتم تعريف ٥ مبادئ و ١٠ إجراءات. وتم تعميم نتائج مؤتمر أوسلو على نطاق واسع. وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض النقاط الرئيسية.

أولا، يتطلب إحراز التقدم صوب إزالة الأسلحة النووية القيادة على أعلى المستويات. ويجب إشراك جميع أصحاب المصلحة في ذلك الجهد.

ثانيا، يشكل بناء عالم خال من الأسلحة النووية عملا مشتركا بين جميع الدول. وفي ذلك الصدد، طورت النرويج والمملكة المتحدة ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق نهجا تعاونيا للتحقق من نزع السلاح النووي.

ثالثا، ينبغي أن نمضي قدما في تخفيض الترسانات النووية القائمة. ونشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الاضطلاع بدور الريادة في ذلك الصدد.

رابعا، ينبغي أن نحرز التقدم في وضع الصكوك تجنبا لسباق تسلح نووي جديد. ويشكل البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل بإجراء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عاملين حاسمين.

خامسا، ينبغي أن تستمر الدول الحائزة للأسلحة النووية في بذل قصارى جهودها للتقليل من اعتمادها على تلك الأسلحة باعتبار ذلك إسهاما صوب إزالتها.

سادساً، تتطلب إزالة الأسلحة النووية نظاماً لعدم الانتشار يتسم بالقوة والمصداقية. ومن الضروري تحقيق عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سابعاً، يجب علينا المضي قدماً في إعداد ترتيبات غير تمييزية لدورة الوقود بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعهدت النرويج، كخطوة أولى، بتقديم ٥ ملايين دولار إلى بنك للوقود تحت رعاية الوكالة.

ونأمل أن تكون ملاحظات مؤتمر أوسلو مفيدة في الاستعدادات الجارية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب أيضا بالجهود الأخرى، مثل لجنة بليكس، لوضع التوصيات التي قد تحشد تأييداً واسعاً. ونرحب على وجه الخصوص بإنشاء أستراليا واليابان مؤخرا للجنة الدولية الرفيعة المستوى المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سأتلو نسخة مختصرة من بياني. وسيتم توزيع النص الكامل.

على الرغم من التخفيضات الكبيرة في الترسانات الموجودة، لا يزال نزع السلاح النووي هدفاً بعيد المنال. وكشفت الاتجاهات الأخيرة عن تآكل تدريجي في الهياكل الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وهو ما يتضح من تنصل معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من نزع السلاح النووي الكامل، وانهيار معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتأخر الطويل لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، مع احتمالات إجراء بعض الدول تجارب جديدة، وظهور مذاهب تتوخى استخدام الأسلحة النووية حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ووضع خطط لتطوير أسلحة نووية قابلة

للاستخدام في ذلك الغرض، والتطبيق الانتقائي لعدم الانتشار، وفرض شروط تمييزية للتعاون النووي السلمي، وزيادة حدة التفاوت في القوة العسكرية بين الدول، وخطر حصول الإرهابيين والعناصر الفاعلة الأخرى من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل.

وحتى عندما نسعى جاهدين إلى إقامة حواجز لمنع الانتشار على مستوى الدول ودرء خطر حصول العناصر الفاعلة من غير الدول والإرهابيين على أسلحة نووية، لا نرى أحيانا الصورة الأوسع، ألا وهي أن أفضل دفاع ضد الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية هو الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. إن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي مهمان للسلم والأمن الدوليين. ومن دون السعي إلى تحقيقهما بصورة متزامنة لن يمكن إقامة حواجز فعالة أمام مخاطر الانتشار.

ويضاعف الانتشار الرأسي أو تحسين منظومات الأسلحة النووية مشاعر عدم اليقين وعدم الاستقرار ويشعل نار منافسة استراتيجية جديدة. ولا يؤدي تصميم قلة من الدول القوية على الاحتفاظ بخيار أسلحة الدمار الشامل مع فرض أنظمة صارمة على الدول الأضعف إلا إلى تفاقم الإحساس بانعدام الأمن بين الدول.

وإلى أن نتفق على إحياء التوافق الدولي في الآراء فيما يتعلق بالحاجة إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، سيظل السعي إلى بيئة يسودها السلام والأمن صعب التحقق. وقد دعت محكمة العدل الدولية، في فتواها لعام ١٩٩٦، إلى إجراء مفاوضات حول اتفاقية للأسلحة النووية لضمان نزع السلاح بصورة كاملة لا رجعة فيها.

والدول الأعضاء يمكنها، بإظهار الإرادة السياسية للمضي قدماً نحو تعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، أن تمكّن مؤتمر نزع السلاح، الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، من معالجة جميع القضايا ذات الأولوية في جدول أعماله: نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية قابلة للتحقق. وإن المقترحات التي قدمت في مؤتمر نزع السلاح في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ نقضت مبدأ الأمن المتكافئ للجميع وخدمت مصالح قلة من الدول وقوضت الأساس المتفق عليه للتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية قابلة للتحقق.

وتؤيد باكستان التفاوض على معاهدة قابلة للتحقق بشأن المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وإبرام هذه المعاهدة شرط أساسي للوقف الفعال لسباق تسلح نووي. وحتى تكون المعاهدة تدبيراً حقيقياً لنزع السلاح النووي، ينبغي أن تشمل التحقق والأرصدة. كما ينبغي أن تكون منصفة ومتوازنة. ويجب أن تعالج المعاهدة المقترحة كذلك مسألة الحماية بالكامل – في الماضي والحاضر والمستقبل – على المستويين الإقليمي والعالمي معاً.

يلزم ميثاق الأمم المتحدة الدول بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويمتد ذلك الالتزام ليشمل الأسلحة النووية. والحق في الدفاع عن النفس في ذلك السياق ليس بلا قيود. فالجمعية العامة تصدر سنوياً قراراً يدعو إلى تقديم ضمانات فعالة وذات مصداقية وملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقد أعاد قرار العام الماضي تأكيد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن ضمانات الأمن السلبية. وناشد جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، العمل على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن تلك المسألة.

تقود باكستان منذ ١٩٧٨ الجهود الرامية إلى الحصول على ضمانات ملزمة قانوناً من الدول الحائزة

للأسلحة النووية في الجمعية العامة وفي مؤتمر نزع السلاح. وبعد التجارب النووية في أيار/مايو ١٩٩٨، ظلت باكستان ملتزمة بالقضية وأعلنت أنها لن تستخدم أسلحتنا النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وتؤدي القيود الجائرة المفروضة على تطوير التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية فحسب إلى تعزيز احتكار القلة للتكنولوجيا النووية، وبالتالي مضاعفة الإحساس بالتمييز وبوجود معايير مزدوجة. وهذا التمييز خطر على سلامة نظام عدم الانتشار النووي.

وتدين شبكات السوق السوداء بالفضل في وجودها جزئياً إلى القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية أيضاً. وتركز ترتيبات عدم الانتشار على جانب العرض من المشكلة في حين تتجاهل عامل الطلب. وينبغي صياغة اتفاق دولي بشأن معايير عالمية وغير تمييزية للتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك توليد الطاقة النووية.

وتشكل الطبيعة المقيدة لترتيبات معينة للرقابة على الصادرات عقبة أمام تنفيذ معايير عدم الانتشار على مستوى العالم. وإذا كانت الدول مُطالبة بالوفاء بالمعايير التي تحددها تلك الترتيبات، فينبغي منحها فرصة للمشاركة في تلك الترتيبات والاستفادة من تشاطر أفضل الممارسات وخبرات الدول المؤسسة لتلك الترتيبات في مجال الرقابة على الصادرات ومواكبة التطورات التقنية.

ختاماً، ستظل أهداف السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المنال بالنسبة لمختلف المناطق إذا لم تعالج القضايا المحورية المتعلقة بالصراعات بين الدول. وينبغي تكثيف الجهود لإزالة الشواغل الأمنية الأساسية للدول التي تدفعها إلى السعي إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل وغيرها من نظم الأسلحة المتطورة. ومازال من الضروري تصحيح التباينات الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول مواجهة شاملة.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في مجال الأسلحة النووية أصبح واضحا للكثيرين أن بث الحيوية في المناقشات المعقودة حول الإزالة التامة للأسلحة النووية يجري داخل المجتمع الدولي. ورغم وجود عدد من التحديات الناشئة – قد يصفها البعض بالمآزق – بشأن جدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن هناك أيضاً زخماً دولياً متزايداً من أجل صياغة مبادرة جديدة في هذا المجال.

وتسير اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، المنشأة بموجب مبادرة مشتركة لرئيسي وزراء اليابان وأستراليا، على ذلك الدرب. وهذه اللجنة، التي ستشترك في رئاستها السيدة يوريكو كاواغوتشي، وزيرة خارجية اليابان السابقة، والسيد غاريث إيفنس، وزير خارجية أستراليا الأسبق، ستتناول مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة تقريراً قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بهدف المساهمة في إنجاحه.

بناء على الخبرات المكتسبة من هيروشيما وناكازاكي، ألزمت اليابان نفسها بهدف التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وفي جهد لتقديم وجهات نظرنا حول الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لتحقيق هذا الهدف، ستقدم اليابان للجنة الأولى مجددا هذه السنة مشروع قرار يتعلق بنزع السلاح النووي معنون ”تجدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“. وأود أن أذكر أن هذا القرار اعتمدته أغلبية عظمى مرة أخرى في الجمعية

العامة – ١٧٠ بلدا، العدد الأكبر منذ تقديم القرار لأول مرة، بما في ذلك دول حائزة على الأسلحة النووية.

إن تخفيض عدد الأسلحة النووية الموجودة يمثل بالنسبة للمجتمع الدولي الأولوية الأولى. وفي هذا الصدد، من المهم أن إعلان القادة في مؤتمر قمة مجموعة الثماني لهذه السنة في هوكايدو – تويا كو، ولأول مرة في تاريخ المجموعة، دعا جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية بطريقة شفافة. ويعتبر إعلان فرنسا الأخير عن نيتها بتخفيض مجموع مخزوناتها النووية إلى ما يقل عن ٣٠٠ رأس نووي – وهي الحالة الأولى من نوعها لدولة حائزة على الأسلحة النووية – ودعوتها للخبراء الدوليين لزيارة مرافقها العسكرية لإنتاج المواد الانشطارية، مثالين جيدين على تلك الشفافية.

إن مشروع قرارنا يعزز رسالة التخفيضات الشفافة، بينما يرحب بالتقدم الثابت للدول الحائزة على الأسلحة النووية المحرز بالفعل في تقليص ترساناتها. وفي هذا السياق، من المهم أن ينفذ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بشكل كامل وأن يضطلعا بتخفيض الأسلحة النووية زيادة عن الحد الذي تطرحه المعاهدة بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ومن هذا المنطلق، ترحب اليابان بإعلان الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ونشجع تشجيعاً قوياً الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على إتمام المفاوضات بنجاح من أجل التوصل إلى صك ملزم قانونا يخلف معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية.

بهدف تخفيض المخزونات النووية، يجب التوقف أولا عن إنتاج المواد الانشطارية، المكون الأساسي للأسلحة النووية. ونود أن نشير إلى أنه، خلال المناقشات في مؤتمر نزع السلاح، لم يعترض أي وفد على إجراء مفاوضات حول حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. والوثيقة CD/1840، التي قدمها الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في هذه السنة، تنص على الهدف الواضح المتمثل في التفاوض على مثل هذا الحظر، ولكنها لا تستبق، بأي شكل من الأشكال، نتائج المفاوضات.

وخلال عملية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، يمثل منع تطويرها أمرا حيويا. ولذا، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل أولوية قصوى.

وكإجراء لتقليص خطر وقوع حرب نووية عرضية إلى حين التوصل إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، ندعو الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى إجراء المزيد من تخفيض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين.

إن العربة التي تستطيع حملنا إلى عالم آمن ينعم بالسلام وخال من الأسلحة النووية لا تتحرك من دون العجلة الأخرى – أي عدم الانتشار النووي. وهنا، أود أن أتناول المسائل النووية الخاصة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران بوصفها مشاكل انتشار إقليمية ودولية تتطلب جهودا مركزة خاصة.

إن التطوير النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطر على السلام والأمن، ليس بالنسبة لليابان فحسب، بل أيضا لشرق آسيا والمجتمع الدولي بأكمله، ويمثل تحديا خطيرا لنظام معاهدة عدم الانتشار النووي. وقد تم التوصل مؤخرا إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول عدد من تدابير التحقق. واليابان تعتبر من الأمور الهامة جدا إنشاء إطار محدد للتحقق بهدف تحقيق نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، الذي هو هدف المحادثات السداسية. وستواصل اليابان العمل

بنشاط بهدف اعتماد وثيقة من دون تأخير في المحادثات السداسية تتعلق بإطار التحقق الملموس القائم على الاتفاق بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزيادة على ذلك، بهدف تحقيق حل سلمي للمسائل النووية في إطار المحادثات السداسية.

لقد واصلت إيران، للأسف، أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، بل إنها وسعتها، في تحد لنداءات المجتمع الدولي بالامتناع عن ذلك. وبهدف تبديد شواغل المجتمع الدولي واستعادة ثقته، يتعين على إيران أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تستجيب بجدية للمتطلبات التي تنص عليها قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن. وتواصل اليابان العمل في اتجاه حل سلمي ودبلوماسي للمسألة بالتنسيق مع المجتمع الدولي.

أثناء المناقشة العامة أشرتُ إلى أننا نواجه تقلبات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأنه يجب على البلدان أن تظهر الإرادة السياسية لتعزيز القضية في هذا المجال. ومشروع قرار اليابان، المعنون ”تجدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، يحدد إحدى السبل لتناول هذه المسألة. وهناك الآن ضرورة أكبر من أي وقت مضى لتعاون المجتمع الدولي للسير على هذا الطريق خطوة خطوة بإرادة سياسية ثابتة مطلوبة بقوة.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على توليه لمهامه وعلى عمله الممتاز. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين – ميكرونيزيا وهندوراس والبرتغال. وتدعم النمسا تماما بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، تود النمسا أن تشدد على نقطتين تعتقد أنهما مهمتين بشكل خاص.

في خطابنا العالمي حول الأمن الدولي، تمثل التجارب النووية تهديدا متعمدا. وبعد مرور ٢٠ عاماً على انتهاء الحرب الباردة، عفى الزمن على لغة التهديدات النووية؛ وليست هذه هي الطريقة التي ينبغي للدول أن تتخاطب بها اليوم أو في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك، فقد غذت الشكوك والريبة مشاعر الخوف من حدوث سباق تسلح نووي عالمي. ولذا، فمن المهم أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ قريبا.

واتساقا مع التزامنا بنزع السلاح وعدم الانتشار، تولت النمسا، بالاشتراك مع كوستاريكا، رئاسة المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ عام ٢٠٠٧. وبتلك الصفة، نواصل رفع الوعي بشأن المعاهدة ومنافع التطبيقات العلمية المدنية لنظامها الدولي للرصد لصالح البشرية، مثل الإنذارات بأمواج تسونامي ومراقبة الزلازل والبراكين، والبحوث المتخصصة في باطن الأرض وفي المحيطات. وقد رعت النمسا عدة حلقات عمل ومؤتمرات لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مثل التي نُظمت لدول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لشرح الفوائد العديدة لعضوية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نظمت النمسا بمشاركة بلدان أخرى مؤتمرا وزاريا دعما للمعاهدة في نيويورك. وبمشاركة حوالي ١٠٠ دولة، أبرز نجاح المؤتمر – الذي حضره أيضا الأمين العام بان كي – مون ووزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة السيد ويليام بيري – دينامية إيجابية تجاه إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وتحث النمسا جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك دون تأخير، وتدعو بشكل خاص الدول المذكورة في المرفق الثاني إلى إظهار روح القيادة في هذا الصدد.

لقد شهد العقد الماضي بعض النكسات في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. والقرار الأخير لمجموعة مصدري المواد النووية في ما يتعلق بإعفاء دولة غير منضمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من المبادئ التوجيهية المتعلقة بمراقبة التصدير الخاص بمجموعة مصدري المواد النووية أثار تساؤلات مشروعة حول ما إذا كان المجتمع الدولي لا يزال يعطي المعاهدة نفس الأولوية التي كان يعطيها إياها قبل عقد.

والنمسا على اقتناع بأن معاهدة عدم الانتشار لا تزال الركيزة وحجر الأساس لصرح عدم الانتشار الدولي. غير أنه ينبغي أن تبذل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن مزيدا من الجهود الجدية للتغلب على الخلافات التي شلت النظام الدولي، لا سيما منذ مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥. إننا بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي وتحقيق نجاح ملموس في عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ذلك السياق، تعرب النمسا عن تقديرها للعمل المتفاني الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهي تشكل محفلا للمناقشة، ومركزا للخبرة التقنية، والأهم من ذلك، مؤسسة لا غنى عنها للرصد والتحقق في إطار صرح الأمن العالمي. ويجب أن يولي المجتمع الدولي أولويته القصوى للتصدي للتحديات المتعلقة بعدم الانتشار، لا سيما من خلال تعزيز نظام الوكالة المعني بالضمانات وتنفيذه عالمياً، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، بتنفيذ ومواصلة وضع أشد أدوات الأمن والسلامة صرامة، وبإحراز التقدم في إضفاء طابع التعددية على دورة الوقود النووي.

وفيما يتعلق بالموضوع الأخير – أي إضفاء طابع التعددية على دورة الوقود النووي – شاركت النمسا بفعالية في المناقشات التي أجرتها بشأن ذلك الموضوع كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وهيئة نزع السلاح. وقد قدمنا اقتراحا بوضع إطار جديد متعدد الأطراف معني بالطاقة النووية يشمل، مع مرور الوقت، تحويل مرافق التخصيب وإعادة المعالجة من العمليات الوطنية إلى عمليات متعددة الأطراف. ونرى أنه ينبغي أن يكون هناك تمييز لا بين الدول التي تملك والتي لا تملك الطاقة النووية وإنما بين الدول التي تريد وتلك التي لا تريد تلك الطاقة. فبالنسبة للدول التي تختار امتلاك الطاقة النووية، ينبغي أن يكون الحصول على الوقود النووي التزاما منظما على نحو صارم ونزيها وعادلا.

وتلك، بطبيعة الحال، رؤية طويلة الأمد تتطلب نهجا تدريجيا. ويمكن لإنشاء احتياطات دولية للوقود تحت إشراف الوكالة أن يشكل الخطوة الأولى. وستواصل النمسا إسهامها في المناقشة الرامية إلى تحقيق تعددية الأطراف في هذا الصدد، وتنوي تقديم موجز أكثر تفصيلا لاقتراحها في المحافل المناسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المستقبل القريب.

أخيرا، يزداد التهديد المتمثل في أسلحة الدمار الشامل بصورة هائلة مع تطوير أنظمة إيصال متقدمة. وأود أن أذكر بأنه ما لم ننجح في وضع ترتيبات متعددة الأطراف لتحديد القذائف ضمن الأمم المتحدة، فإن مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية تظل الصك الوحيد المتعدد الأطراف للتحقق من انتشار القذائف التسيارية. وتتولى النمسا منصب الأمانة التنفيذية للمدونة، وقد استضافت حتى الآن ستة اجتماعات للدول المنخرطة فيها. وقد انخرط في المدونة فعلا أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وآمل أن يحذو مزيد من الدول حذوها.

غير أن من الأهمية بمكان أن تبدي جميع الدول المنخرطة التزامها وأن تسهم مساهمة إيجابية في جميع جوانب ذلك الصك لبناء الثقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر هولندا على استضافة مأدبة غذاء لتقديم إحاطة إعلامية اليوم، شارك فيها العديد من الزملاء. ويشكل ذلك أيضا مؤشرا على ازدياد الاهتمام بالمدونة، وآمل أن يتجسد ذلك الاهتمام أيضا في تأييد واسع لقرار هذا العام بشأن مدونة لاهاي لقواعد السلوك.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشكل نزع السلاح النووي، في رأي روسيا، أحد المجالات الرئيسية لكفالة الأمن الاستراتيجي الإقليمي والعالمي. وما لم نحرز تقدما مستمرا في ذلك المجال، فإننا لن نتمكن من تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على النحو الواجب فحسب، بل سنعجز أيضا عن إيجاد أجواء تسودها الثقة وحسن الجوار فيما بين الدول.

ومن ذلك المنطلق، دأب الجانب الروسي منذ ثلاثة أعوام على التفاوض مع الإدارة الحالية للولايات المتحدة بشأن وضع ترتيبات جديدة للاستعاضة بها عن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها – معاهدة ستارت الأولى – التي ينتهي العمل بها في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويجب أن نقر بأنه حتى الاتصالات المكثفة والدائرة منذ وقت طويل فعلا لم تفض إلى اتفاق يمكّن من إحراز التقدم في تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية أو التنبؤ به. وقد اقترحنا على شركائنا في الولايات المتحدة أن نأخذ أفضل ما في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ونحتفظ به في اتفاق جديد. ويمكن أن يكون هذا الصك ملزما قانونا، وأن يوثق سقوفاً أدنى يمكن التحقق منها، سواء فيما يتعلق بالناقلات الاستراتيجية – القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات والقاذفات الثقيلة – أو الرؤوس الحربية التي تحملها. ونحن ممتنون لأن موقفنا حظي بالتأييد في بيان وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن مسألتي الاستقرار الاستراتيجي ورصد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وستعمم نسخة من ذلك البيان كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

وقد حُددت النُّهج التي نتبعها بشأن مسألة نزع السلاح النووي في مفاهيم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي. وفي ذلك الصدد، فإننا على استعداد للتفاوض لا مع الولايات المتحدة فحسب، بل أيضا مع غيرها من الدول النووية، بغية تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية إلى أدنى المستويات الكافية لصون الاستقرار الاستراتيجي.

ولكفالة الأمن المشترك، ندعم الجهود المشتركة لمواجهة التهديدات التي يمكن أن تشكلها القذائف، ولإضفاء الطابع العالمي على نظام معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى. وما انفكت روسيا تعارض إجراء سباق للتسلح، بالقذائف النووية أولا وقبل كل شيء، واستحداث وإنتاج ونشر أنواع الأسلحة المزعزعة للاستقرار، بما فيها الأنواع الجديدة. ويعني ذلك على نحو خاص، القنابل النووية المنخفضة القوة، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات برؤوس حربية غير نووية، ومنظومة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ذات العناصر المنصوبة قرب حدود دولتنا.

وتؤكد روسيا مجددا موقفها الأساسي فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نعتبرها من بين الآليات الدولية الحاسمة لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من الأسلحة النووية. ولا يمكن لحالة انعدام اليقين بشأن مستقبل المعاهدة سوى أن تثير القلق. وهنا، نناشد الدول التي لم توقع أو تصادق على المعاهدة أن تفعل ذلك فورا. ونناشد على نحو خاص البلدان التسعة التي لا بد

من مصادقتها لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ونرى أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية تدبير فعال لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتحسين مستوى الأمن الإقليمي والدولي وندعو إلى مواصلة إنشاء هذه المناطق. ولا تنطبق تحفظاتنا على بروتوكولات المعاهدات المنشأة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية سوى على حالات استثنائية لا تتعارض مع تنفيذ أعضاء المنطقة وواجباتهم، أو حالات تتعارض مع المعايير العالمية للقانون الدولي.

ونؤيد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي تم التوقيع عليها في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سيميبالاتينسك بكازاخستان. ونحن على اقتناع بأن معاهدة سيميبالاتينسك ستسهم في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، وفي منع حصول الإرهابيين على المواد والتكنولوجيات النووية. وقد صيغ الاتفاق وفقا لتوصيات هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تماما، وتماشيا مع المعايير القانونية الدولية في ذلك المجال. ونرحب بالبدء بعملية التصديق على المعاهدة، ونتوقع من الدول التي لم تبدأ بعد بهذه العملية أن تفعل ذلك قريبا.

ونحن على استعداد لتسوية المسائل العالقة فيما يتعلق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في إطار الحوار بين الدول النووية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ونعتقد أن ذلك سيمهد السبيل للتوقيع على بروتوكول مناسب بشأن الضمانات الأمنية المقدمة للأعضاء في تلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا.

كما نلتزم بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ وتمديد العمل بها. وباعتبار روسيا عضوا في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين لإيجاد تسوية في الشرق الأوسط، فقد دأبت على دعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في تلك المنطقة.

إننا نحترم مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ونعيد تأكيد ضماناتنا الأمنية السلبية لأولانباتار. وسنظل على استعداد لإجراء المزيد من المناقشات حول مسألة تعزيز مركز البلد الخالي من الأسلحة النووية.

ونعتبر إعطاء وتنفيذ الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية التي وقعت على معاهدة عدم الانتشار من المهام الجوهرية لتعزيز النظام المنشأ بموجب المعاهدة. ومن الواضح أن تلك الضمانات تقدم مساهمة إيجابية في عدم الانتشار النووي وإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وعلينا ألا ننسى أن مسألة الضمانات الأمنية السلبية كانت من ضمن المسائل الأساسية عندما اتُّخذ القرار عام ١٩٩٥ بتمديد المعاهدة إلى ما لانهاية.

وقد أعلن الاتحاد الروسي بالفعل إعطاء هذه الضمانات لما يزيد على ١٠٠ بلد منضم إلى الاتفاقات المتعلقة بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٩٥ كانت روسيا، إلى جانب دول نووية أخرى، مشاركة في تقديم قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، الذي دعا إلى تقديم ضمانات أمنية إيجابية. وقد أحاط القرار علما أيضا بالإعلانات الوطنية للدول الحائزة على أسلحة نووية بإعطاء الضمانات الأمنية السلبية.

لقد ساندنا دوما صياغة اتفاقية دولية حسنة التوقيت بإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة على أسلحة نووية، التي تعارض استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وموقفنا أنه ينبغي لمثل هذه المعاهدة أن تأخذ في

الاعتبار التحفظات المتعلقة بالحالات التي قد تستخدم فيها الأسلحة النووية وفقا للمذاهب العسكرية للدول النووية. وإننا نؤيد فكرة تنفيذ القرار الذي اتُخذ في مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٨، والقاضي بإحياء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية بولاية تفاوضية.

وللوفود المهتمة، ستعمم النسخة الإنكليزية من بياني غدا.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إقامة عالم آمن من الأسلحة النووية تبقى إحدى أكثر أولويات المجتمع الدولي إلحاحا. وقد سجل وفدي بالفعل آراءه المتعلقة بالحاجة الحتمية للوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي من خلال بيان ائتلاف البرنامج الجديد الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا خلال المناقشة العامة.

ستواصل نيوزيلندا تركيز جهودها المتعلقة بالمسائل النووية على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار). وإذ نتطلع إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، سنركز على مجالات نزع السلاح النووي ذات الأولوية، والشفافية وتدابير بناء الثقة، وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية، وتنقيح المذاهب النووية والضمانات الفعالة لمكافحة الانتشار. ونرحب بحرارة أيضا بآفاق تنشيط تفكيرنا عبر اللجنة الدولية الجديدة المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، التي أشار إليها زملاؤنا من أستراليا واليابان في وقت سابق خلال المناقشة عصر اليوم.

إننا نعتقد أن أحد المجالات التي ينبغي لمعاهدة عدم الانتشار أن تتمكن فيه من إحراز تقدم مهم خلال دورة الاستعراض الحالية هو الشفافية وتدابير بناء الثقة. ويسرنا أن نرى الزخم يتنامى دعما لشفافية أكبر، بما في ذلك ضمن عمل اللجنة الأولى. ونرحب بالجهود الإضافية التي اضطلعت بها في ذلك الصدد خلال العام الماضي بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية.

بوصفنا طرفا في ائتلاف البرنامج الجديد، فقد دعمنا أفكارا تتعلق بمحاسبة نووية منهجية داخل إطار معاهدة عدم الانتشار كسبيل لزيادة الشفافية. وقد تمثل آلية إبلاغ عن الذخائر الوطنية إجراءً موضوعيا لبناء الثقة، إذا قدمت الدول الحائزة على الأسلحة النووية، على سبيل المثال، المزيد من التوضيح في ما يتعلق بالوضع الحالي لمخزوناتها والخطط المستقبلية لتخفيض الأسلحة النووية والتقليل من الاعتماد عليها في المذاهب الوطنية والإقليمية الأمنية.

وسيساعد إلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية على إعطاء الثقة للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بأنه لا يجري توسيع أدوار الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية. ومما يثير قلق نيوزيلندا أن بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية تواصل الدعوة إلى عقيدة الردع النووي، مما يعزز فكرة أن الأسلحة النووية، بالنسبة لها، ستبقى عنصرا استراتيجيا بعيد المدى بالنسبة للأمن الوطني. وترفض نيوزيلندا تماما ذلك الاقتراح. فالطريقة المثلى لتحقيق الأمن الوطني والجماعي تكون بالعمل باتجاه بيئة أمنية عالمية خالية من الأسلحة النووية.

نيوزيلندا مشارك أساسي في تقديم عدد من مشاريع القرارات المتعلقة بالأسلحة النووية في اللجنة الأولى، مما يعبر عن التزامنا القوي بتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية. وكما أشرتُ سابقا، سبق لممثل جنوب أفريقيا أن تكلم بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد. وإننا نتوقع أن يتواصل إثبات مستوى مرتفع من الدعم لمشروع القرار السنوي للائتلاف حول نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى.

وسنقدم مجددا، إلى جانب السويد وسويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا، مشروع قرار حول تخفيض الجهوزية التشغيلية لأنظمة الأسلحة النووية. وحسبما أوضحت اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل عام ٢٠٠٦، يكمن أحد أعظم مخاطر وقوع كارثة نووية في وجود ما يقدر بآلاف الأسلحة النووية في حالة تأهب. كما أن إلغاء حالة التأهب لجميع الأسلحة النووية أثناء تقدمنا باتجاه التخلص الكامل من الترسانات النووية سيساعد على بناء الثقة وسيشكل تحسنا كبيرا لأمننا الجماعي. ونتوقع أن يستمر مشروع القرار في الحصول على دعم واسع. ونأمل، عندما يعرض ممثل سويسرا مشروع القرار، أن تتقدم دول إضافية فتثبت دعمها للمبادرة التي هي الآن في عامها الثاني.

يسر نيوزيلندا أن تكون، إلى جانب المكسيك وأستراليا، مشاركا رئيسيا في تقديم مشروع القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الحتمي أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. ونرحب بحرارة بتصديق كولومبيا وبربادوس وماليزيا وبوروندي خلال السنة الماضية. وينبغي أن تكون عالمية المعاهدة هدفا جماعيا للمجتمع الدولي. ونحث بشكل خاص الدول المدرجة في المرفق الثاني التي وقعت ولكنها لم تصدق على المعاهدة بعد، على القيام بذلك دون تأخير. ونأمل أن تدلل الدول مرة أخرى على دعمها القوي للمعاهدة بالتصويت لصالح مشروع القرار.

وفخر نيوزيلندا أيضا بالعمل مع البرازيل على مشروع قرار يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. وتمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية رمزا قويا لإثبات الإرادة الجماعية القوية القائمة للقضاء على الأسلحة النووية. ونرحب بحرارة بالتعليقات التي أبداها للتو زميلنا الروسي دعما للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتمثل هذه المناطق تدابير لنزع السلاح تساهم في جهود عدم الانتشار. ونأمل أن يُعتمد مشروع القرار هذا مرة أخرى بأغلبية ساحقة.

من مصلحتنا المشتركة أن نضمن أن يبقى الوصول إلى الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية أمرا ميسرا لجميع الدول، بينما نضمن في الوقت نفسه ألا تساهم تلك التكنولوجيات في انتشار الأسلحة النووية. لذا، من المهم أن تتم الأنشطة النووية السلمية في إطار نظام ضمانات صارم. وتعلق نيوزيلندا أهمية كبيرة على ضمان أن يكون لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع الأدوات اللازمة للاضطلاع بذلك العمل الضروري. وفي ذلك الصدد، نعترف بالدور الحاسم للبروتوكول الإضافي، الذي يشكل، إلى جانب اتفاق الضمانات الشامل، معيار التحقق المعاصر.

كما تدعم نيوزيلندا على نحو قوي وفعال المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي استضفنا في سياقها دورة تطبيقية دولية رئيسية في الشهر الماضي. ويتماشى دعمنا الراسخ للمبادرة مع التزامنا القائم منذ أمد طويل بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأنظمة إيصالها، والمواد المتصلة بها. ونيوزيلندا في العام الماضي، أسعدها أيضا أن تنضم إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ونواصل اشتراكنا بهمة في الشراكة العالمية لمجموعة الدول الثماني لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

وسنوزع بياني في اللجنة يوم غد.

السيد رديارد (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يجب أن نفي بالالتزام الذي تعهدنا به جميعا من أجل جعل العالم مكانا يسوده السلام والازدهار. وما لم نفعل ذلك، فإننا سنقوض أمن الشعوب في كل مكان، وقد نشوه صورة الأمم المتحدة باعتبارها تجسيدا للإرادة الجماعية للبشرية. إن شعوبنا تستحق العيش في أجواء دولية لا تستخدم فيها الموارد النفيسة لتعزيز الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة

الفتاكة ببني البشر، بل لتحقيق رؤية ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين الأحوال المعيشية في جو من الحرية أرحب.

ولن يهدأ بال المجتمع الدولي حتى يتم التخلي عن النموذج غير العملي المتمثل في كفالة الأمن من خلال الأسلحة النووية. ويجب إزالة الأسلحة النووية بصورة منهجية وشاملة. وتقع مسؤولية إزالة تلك الأسلحة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما تلك التي لديها أكبر الترسانات النووية، أن تعجل وتيرة جهودها لنزع السلاح.

ووجود الأسلحة النووية لا ينطوي فحسب على الخطر المتمثل في أن الدول التي لا تمتلكها ستسعى للحصول عليها؛ بل إن خطر مجرد احتمال استخدامها لا يمكن تخيله. ولا يمكن إيجاد أي ضمانات واقعية ضد حالات سوء التقدير والحوادث. وأفضل ضمانة ضد ذلك التهديد هي القضاء التام على الأسلحة النووية.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحجر الأساس لنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولا بد من الحرص على جانبي الصفقة المركزية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – وهما عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي – لكفالة استمرار بقاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا يزال يساورنا القلق من أنه في الوقت الذي وافقت فيه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن الخيار النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية متشبثة بترساناتها النووية، على نحو يتنافى مع واجباتها بنزع السلاح بموجب المعاهدة. بل إنها تواصل استحداث قدرات جديدة في هذا المجال بالذات. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة، تحت ضغط الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتمتع أيضا بسلطة حق النقض في مجلس الأمن، لا تزال تركز أساسا على التحدي المتمثل في عدم الانتشار، بينما تتجاهل بشكل كبير نزع السلاح.

ومن الحيف بل من غير المقبول مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن تفي بواجباتها بينما لم تف الدول الحائزة للأسلحة النووية بواجباتها والتزاماتها. وذلك التفاوت في الاهتمام لن يساعد على التصدي على النحو المناسب لأخطار الأسلحة النووية، ولن يعزز ثقة المجتمع الدولي بأن جميع البلدان تعمل بجدية من أجل إحلال السلام العالمي. وتعتقد إندونيسيا بأنه ينبغي إحراز التقدم بشأن مسألتي عدم الانتشار ونزع السلاح بصورة تتسم بالتعزيز المتبادل واللاانتقائية. ولا يجوز إعطاء الأسبقية لإحداهما على حساب الأخرى.

نزع السلاح أمر ممكن وواقعي. ويمكن تحقيقه باتخاذ تدابير عملية وملموسة ومتأنية. وفي مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بإزالة ترساناتها النووية والعمل على نزع السلاح الكامل. ويجب تنفيذ ذلك التعهد فورا من خلال التنفيذ التام للخطوات العملية الـ ١٣ سعيا إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية، مثلما اتفقت على ذلك جميع الدول الأطراف في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة.

لقد آن أوان أن تكف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن إلقاء الخطب العصماء وتبدأ باتخاذ خطوات ملموسة لنزع السلاح، وفقا للالتزامات التي وافقت عليها. وليس هناك أي سبب يدعو إلى الاستطراد بشأن كيفية

متابعة نزع السلاح. فكتدبير مؤقت مثلا، ينبغي أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية فورا بإلغاء حالة التأهب لأسلحتها النووية وسحبها من الخدمة. كما ينبغي أن تتخذ تدابير ملموسة أخرى لخفض حالة استنفار منظومات أسلحتها النووية. غير أننا ينبغي أن نوضح أنه لا يمكن الاستعاضة بتخفيض نشر الأسلحة النووية وخفض حالة استنفارها عن إجراء تخفيضات للأسلحة النووية على نحو لا يمكن الرجوع فيه وإزالتها بصورة كاملة.

إن عدم الوفاء بالواجبات التي يفرضها جدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، المتفق عليه اتفاقا متعدد الأطراف، سيهدد استمرار وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما سيهدد نظام نزع السلاح برمته. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها مسؤولية متساوية عن التنفيذ التام لجميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق انضمام جميع الدول إليها.

وفي ذلك الصدد، نرى أن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تشجع جميع البلدان من خارج النظام على الانضمام إلى المعاهدة. وفي الوقت ذاته، من الحيوي أيضا الاعتراف بحقوق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في السعي إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية واحترامها على نحو كامل. إن الطاقة النووية مورد حاسم للبلدان النامية في تيسير جهودها الإنمائية الوطنية. كما أنها تساعد على التخفيف من آثار تغير المناخ.

غير أنه يجب ألا يكون هناك أي تعاون بشأن المسائل النووية مع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالتعاون بين الدول الأطراف في المعاهدة والدول غير الأطراف فيها سيقوض الجهود الرامية إلى ضمان عالمية المعاهدة، وسيرسي سابقة سلبية على نحو عام. ونعتقد أن التعاون النووي ينبغي أن يكون حصرا مع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن ذلك سيشكل أيضا جزاء مستحقا ومحفزا إضافيا للدول التي تخلت عن الخيار النووي.

في الختام، نرحب بالاجتماع الناجح الذي عقدته اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٨. وقد تشجعنا بمختلف المبادرات المطروحة لدعم نجاح عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويحدو وفدي وطيد الأمل أن يمهد الاجتماع المقبل للجنة طريقا بناء صوب إجراء استعراض ناجح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الهام أن يكون بمقدور آلية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الاتفاق مسبقا على المسائل الإجرائية والتركيز على المواضيع الجوهرية، بما في ذلك جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي. ونأمل أن تؤدي اجتماعات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تعزيز التزام جميع البلدان، وأن تتمخض عن نتائج ملموسة لتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار اقترانا بتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

السيدة غارسيا جوردان (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كوبا تماما البيان الذي أدلى ممثل إندونيسيا بشأن موضوع الأسلحة النووية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتود كوبا أن تعرب مجددا عن قلقها إزاء التهديد الخطير الذي يشكله وجود ترسانة هائلة من الأسلحة النووية على بني البشر. وعلى الرغم من الإعلان عن انتهاء الحرب الباردة، لا تزال توجد نحو ٣٠٠ ٣٢ قطعة من الأسلحة النووية في العالم، من بينها ٠٠٠ ١٢ قطعة جاهزة للاستعمال الفوري. إن وجود نظريات للدفاع الاستراتيجي

تستند إلى حيازة واستخدام هذا السلاح غير مقبول ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وإن استمرار حيازة الأسلحة النووية حافز على انتشارها يتسم باللامسؤولية، مما يزيد من الخطر النووي الذي يتهدد العالم.

وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية أصدرت عام ١٩٩٦ فتوى تاريخية بشأن قانونية استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وأن المجتمع الدولي يطالب كل عام بإزالة أسلحة الدمار الشامل، لا تزال بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مصرة على موقفها الرافض للتخلي عن استخدام الأسلحة النووية كجزء من نظرياتها العسكرية، ولا تزال تستحدث أسلحة جديدة وأكثر تعقيدا من خلال برامج التحديث.

وترى كوبا أن استخدام الأسلحة النووية غير شرعي، وغير أخلاقي بالمرة، ولا يمكن تبريره بأي مفهوم أو مذهب أمني. واستخدام الأسلحة النووية ستكون له عواقب كارثية على جميع أشكال الحياة المعروفة على وجه الأرض، وهو يشكل انتهاكا صارخا للمعايير الدولية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية.

بالنسبة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، مثل كوبا، التي هي أيضا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تسبب هذه الحالة قلقا بالغا. فانعدام التقدم في تنفيذ تدابير نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ أمر غير مقبول. وعلى الدول الحائزة لأسلحة نووية الوفاء بالتزاماتها بعقد مفاوضات بنية حسنة تؤدي إلى نزع السلاح النووي وإلى معاهدة لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

تكرر كوبا ضرورة الوفاء بالالتزامات المقطوعة بالكامل، بما في ذلك الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠، الهادفة إلى الإزالة الكاملة للترسانات النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولا بد لي أن أكرر أن معاهدة عدم الانتشار، بالنسبة لكوبا، ليست هدفا بحد ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق الهدف السامي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. فالإزالة الكاملة لتلك الأسلحة هي الطريقة الأكيدة الوحيدة لتفادي كارثة قد تنتج عن استخدامها.

وتؤكد كوبا بقوة رفضها التطبيق الانتقائي والمزدوج المعايير لمعاهدة عدم الانتشار. ولا يمكن استمرار تجاهل المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، بينما يُحبذ عدم الانتشار الأفقي. ولا بد من الاحترام الكامل لحق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها، لأغراض سلمية، دونما تمييز حسبما تنص المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، فإن الدول المتقدمة النمو تقع عليها مسؤولية تسهيل التطوير المشروع للطاقة النووية في البلدان النامية وتقديم المساعدة في هذا الصدد، على أن تتيح لها فرصة المشاركة الكاملة في تبادل المعدات والمواد النووية والمعلومات العلمية والتكنولوجية بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وكوبا إلى جانب كونها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، فقد أيدت القرارات الداعية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في الجمعية العامة، مثل القرار ٤٢/٦٢ المتعلق بنزع السلاح النووي والقرار ٥١/٦٢ المتعلق بمعاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية. وكعضو في مؤتمر نزع السلاح، تدعم كوبا أيضا إطلاق المفاوضات ذات الأولوية المتعلقة ببرنامج مرحلي لنزع السلاح يؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهي تشارك في المبادرات الملموسة التي وضعتها مجموعة الـ ٢١ لهذا الغرض. ويمتد موقف كوبا المؤيد لنزع السلاح النووي إلى مشاركتها في هيئة نزع

السلاح التابعة للأمم المتحدة، حيث انضمت إلى بقية أعضاء حركة عدم الانحياز في اقتراح توصيات مختلفة تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وتؤكد كوبا على أهمية الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بشأن الالتزام بمتابعة المفاوضات الهادفة إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه بنية حسنة لعقد مفاوضات تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا وسيميبالاتينسك، ووضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، يمثلان تقدما إيجابيا وتدابير مهمة لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية في العالم. وفي هذا السياق، تعتبر كوبا أنه من المهم أن تقدم الدول الحائزة لأسلحة نووية، ضمانة غير مشروطة لجميع الدول في المناطق المعنية بأنها لن تستخدم الأسلحة المذكورة أو تهدد باستخدامها.

وتشدد كوبا على الحاجة الملحة إلى إطلاق مفاوضات متعددة الأطراف تؤدي إلى إبرام سريع لاتفاقية تحظر استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو نشرها أو تخزينها أو نقلها أو التهديد باستخدامها أو استخدامها، وتتيح إزالة تلك الأسلحة.

إن الأسلحة النووية وهيكلياتها التقنية مكلفة جدا. وتنطوي صناعة الأسلحة النووية على تحويل غير مجد لموارد يمكن استخدامها في برامج قيِّمة، مثل المساعدة الإنمائية، التي سيسهم تنفيذها إسهاما حقيقيا في السلام والأمن الدوليين.

إننا نكرر التزامنا الكامل بعالم خال من الأسلحة النووية واستعدادنا الكامل للكفاح من أجل تحقيق هذا الأمل لصالح البشرية جمعاء.

السيد العازمي (الكويت): سيدي الرئيس، في البداية اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن دول حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل لبنان نيابة عن المجموعة العربية.

إن استمرار وجود السلاح النووي يشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين. ليس ذلك فحسب، بل هو خطر على البشرية. فالكوارث النووية التي قد تنجم عن هذه الأسلحة قد تحيل العالم إلى مقبرة جماعية، وتؤدي إلى مزيد من الانشقاقات والتوترات بين الشعوب. ولدرء تلك الكارثة، ندعو الدول الأعضاء إلى مزيد من السعي والنظر إلى الأمور بشكلها الحقيقي ونزع السلاح النووي لما فيه من عائد حيوي على المستوى الإنساني ودعما للسلم والأمن الدوليين.

إن بلادي تنظر بقلق بالغ إزاء ازدياد حدة المخاطر والتحديات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يجعلنا أكثر التزاما وتمسكا بالصكوك الدولية ومعاهدات نزع السلاح ذات الصلة، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية للقضاء الكامل عليها. وذلك بالإضافة إلى الأهمية الخاصة التي نوليها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي تمثل خطوة بناءة في مجال نزع السلاح النووي.

إن القضاء على هذا النوع من الأسلحة يجب أن يكون على رأس الأولويات الدولية، وهذا ما يحتم علينا جميعا السعي إلى تحقيقه في ظل التعاون المتعدد الأطراف والتنسيق الدولي.

يعتبر نزع السلاح النووي على المستوى الإقليمي من خلال إنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة خطوة مهمة لتهيئة مناخ من الثقة ووضع حد للتنافس النووي. فمنذ صدور قرار الشرق الأوسط في عام ١٩٩٥، وبعد ١٣ عاما من صدوره، ما زالت إسرائيل تقف حجر عثرة في طريق

تطبيقه. فمع التزام جميع دول المنطقة، ومنها دولة الكويت، بنهج نبذ الخيار النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار دعما للسلام وتحقيق أهداف هذا القرار، ومع استمرار المطالبات العربية والدولية بأهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، ما زالت إسرائيل تماطل في الانضمام إليها.

لذا، نؤكد من جديد على أهمية الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة تحقيقا للهدف الذي نصبو إليه جميعا – أي جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمة اليوم.

لقد طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة في ممارسة لحق الرد. وأذكره بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني. أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد أكدت مداخلة الزميلة سفيرة أستراليا لدى مؤتمر نزع السلاح بعد ظهر اليوم شواغلنا الجدية بشأن وجود توزيع مسرحي للأدوار بين عدد من شهود الزور الذين يتناوبون على تقمص دور محامي الشيطان.

لقد قرأت الزميلة ممثلة أستراليا خارطة العدوان الإسرائيلي على بلادي، بشكل مجاف للحقيقة ومليء بالمغالطات وحافل بالأخطاء شكلا ومضمونا. إذ لم تستفد الزميلة من توضيحاتنا التي أدلينا بها بالأمس، أو أنها لا تريد بالأساس أن تفتح أعينها على ما يخالف أهواءها. وكم هو مدعاة للقلق أن تتعامى ممثلة أستراليا عن الخطر الواقعي والحقيقي للسلاح النووي الإسرائيلي، وتبعد الأنظار عن خرق إسرائيل للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة بعدوانها على سورية. إن هذا المنحى المعوج يعني حكما أن أستراليا تؤيد تجاوزات إسرائيل في مضمار الانتشار النووي، وتتستر على برامج إسرائيل النووية العسكرية التي تهدد الأمن والسلام في المنطقة وفي العالم. وأذكِّر الزميلة ممثلة أستراليا بأن موقف بلادي من مسألة عدم الانتشار هو موقف صلب ومبدئي، ولا يمكن أن يشوهه أي غبار مصطنع قد يثيره هذا الممثل أو ذاك. وقد أوضحت في بياننا بالأمس أن سورية قد نفذت التزاماتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكامل، وأن مدير الوكالة أكد بشكل لا لبس فيه أن نتائج العينات البيئية التي أخذت من الموقع المدمر لا تدل على وجود أي مواد نووية. وكم كان حريا بممثلة أستراليا أن تشكر سورية على شفافية تعاونها مع الوكالة الدولية، وأن لا تدين عدوان إسرائيل على سورية فحسب وإنما استمرار البرنامج النووي الإسرائيلي العسكري، وحيازة إسرائيل لأكثر من ٢٠٠ رأس نووي، وبقاء إسرائيل خارج الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار النووي. وعندما ستفعل الممثلة الأسترالية ذلك، فإننا سنقول إن مواقف بلادها في هذا الصدد لها مصداقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن الموعد الأخير لتقديم مشاريع قرارات هو ظهر الغد، الخميس ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ويرجى من الوفود التقيد بذلك الموعد النهائي، حتى يتسنى للأمانة تجهيز الوثائق في الوقت المناسب. أما بالنسبة للوفود التي تود أن تشارك في تقديم مشاريع قرارات، فستتوفر لدى الأمانة لائحة للتوقيع في قاعة الاجتماع في وقت باكر من الأسبوع المقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.